Mission Permanente
du Royaume du Maroc
Genève

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية
بجنيف

№ 2494

BOA

La Mission Permanente du Royaume du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et autres Organisations Internationales en Suisse présente ses compliments au Haut-commissariat aux Droits de l'Homme (HCDH) et a l'honneur de se référer à sa Note verbale datée du 07 février 2020, relative à l'Evaluation de la troisième phase du Programme Mondial en faveur de l'Education aux Droits de l'Homme.

A cet égard, et en perspective du rapport final de la mise en œuvre de cette troisième phase, devant être soumis au Conseil des Droits de l'Homme lors de sa 45ème session, le HCDH voudra bien trouver, ci-joint, le rapport national du Royaume du Maroc.

La Mission Permanente du Royaume du Maroc saisit cette occasion pour renouveler au Haut-commissariat aux Droits de l'Homme l'assurance de sa haute considération.

Mission Permanente du Royaume du Maroc ★ Genève ★ البعثة الدائمة للمملكة المغربية بجنيف

Genève, le 06 novembre 2020.

P.J : Rapport national du Maroc

Haut-commissariat aux Droits de l'Homme
e-mail : registry@ohchr.org
wphre@ohchr.org

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⵖⵔ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⴰⵎⵙ ⵖⵔ ⵜⵎⵓⵔⴰⵏⵜ

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⵖⵔ ⵜⵎⵓⵔⴰⵏⵜ

التقرير الوصفي لتقييم المرحلة الثالثة

من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الانسان

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵙⵙⵓ ⴷ ⵜⵎⵓⵔⵉ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵔⴰⵢ ⴰⵔ ⵜⵎⵎⵉⵔⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⴰⵔⵔⴰⵎⴰⵏ

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵣⵓⵍⴰⵢⵜ ⵉⵜⵜⵡⵙⵎⵔⵔⴰⵢⵏ ⵅⵔ ⵜⵎⵓⵔⵉ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵔⴰⵢ

التقرير الوطني لتقييم المرحلة الثالثة

من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الانسان

تقديم

وفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية إلى منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقدم المملكة المغربية تقريرها الوطني المعد من أجل تقييم المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الانسان.

يلخص التقرير الإجراءات والتدابير التي باشرتها المملكة المغربية خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019 من أجل تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الانسان في منظومتي المدارس الابتدائية والثانوية، والتعليم العالي والمعلمون والمربون والموظفون المدنيون والموظفون المكلفون بإنفاذ القانون والعسكريون، وتعزيز تدريب العاملين في وسائل الإعلام والصحفيين في مجال حقوق الإنسان.

السياق العام:

مرجعيات ومرتكزات الإعمال :

- الأهداف المسطرة من طرف المملكة المغربية المتعلقة بالتربية والتثقيف في مجال حقوق الانسان:

مجالات التدخل :

- المحور الأول : المبادرات العملية المتخذة على المستوى الوطني لتنفيذ المرحلة الثالثة
- المحور الثاني : المبادرات العملية المتخذة على المستوى القطاعي لتنفيذ المرحلة الثالثة

1. منظومة حقوق الانسان

- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان
- المجلس الوطني لحقوق الانسان

2. منظومة التربية والتكوين

- مؤسسات التعليم العالي
- مؤسسات الابتدائي والثانوي
- تدريب المعلمين والمربين

3. منظومة الاعلام والصحافة

4. المنظومة الأمنية

- الدرك الملكي
- الإدارة العامة للسجون واعادة الادماج
- الامن الوطني

5. الاوقاف والشؤون الاسلامية

6. منظومة الوظيفة العمومية

- قطاع العدل
- قطاع اصلاح الإدارة

7. القضاء والنيابة العامة

السياق العام:

خُصصت المرحلة الأولى من البرنامج العالمي لدمج التثقيف في ميدان حقوق الإنسان في منظومتي المدارس الابتدائية والثانوية. واعتمدت الجمعية العامة في يوليو 2005 خطة عمل لتنفيذها. وركزت المرحلة الثانية لهذا البرنامج على التثقيف في ميدان حقوق الإنسان في التعليم العالي وتدريب المعلمين والمربين والموظفين المدنيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والعسكريين على جميع المستويات في ميدان حقوق الإنسان. واعتمد مجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2010 خطة عمل لتنفيذها.

وطلب المجلس، في قراره 24/15 إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد خطة عمل للمرحلة الثالثة من البرنامج العالمي 2015-2019 وقد حددت لها الأهداف التالية:

- تعزيز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية؛
- تشجيع تدريب العاملين في وسائط الإعلام والصحفيين على التثقيف في ميدان حقوق الإنسان.

مرجعيات ومرتكزات الإعمال:

اعتمدت المملكة المغربية في تنفيذ استراتيجيتها في مجال التربية على حقوق الإنسان على:

- العهود والمواثيق الدولية والإقليمية في مجال حقوق الانسان التي صادقت عليها من طرف المملكة؛
- الدستور المغربي والذي اعترف بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا ويحددها ضمن الاختيارات الكبرى للبلاد.
- أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 4 منها وبالأخص الهدف 7-4؛
- الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030؛
- خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان 2018-2021؛
- البرنامج الحكومي 2017-2021.

الأهداف المسطرة من طرف المملكة المغربية المتعلقة بالتربية والتثقيف في مجال حقوق الانسان:

انسجاما مع البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان حسب خطة عمل المرحلة الثالثة واستحضارا لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان 2018^2021+، فقد أجمعت مختلف الاطراف والفاعلين في مجال التربية والتثقيف على العمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- إشاعة ثقافة حقوق الإنسان ونشر قيمها وتعزيز المنجزات الوطنية في هذا مجال؛
- تعزيز تنمية ثقافة حقوق الإنسان بالفضاءات التربوية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية؛

- تطوير وبناء فهم مشترك للمبادئ الأساسية والمنهجيات الخاصة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، اعتمادا على الصكوك الدولية؛
- إرساء إطار عمل مشترك بين مختلف الأطراف الفاعلة في مجال التربية والتثقيف على حقوق الانسان؛
- تثمين ورسملة مختلف المبادرات والبرامج الحالية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ودعمها؛
- تعزيز الممارسات الناجعة، وإيجاد الحوافز التي تحث على مواصلة وتوسيع نطاقها.

مجالات التدخل:

- إذكاء الوعي بثقافة حقوق الإنسان؛
- تقوية قدرات مختلف أطراف الشراكة والتعاون في مجال التربية والتثقيف على حقوق الانسان.

المحور الأول: المبادرات العملية المتخذة على المستوى الوطني لتنفيذ المرحلة الثالثة

عملت الحكومة على نشر الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والبروتوكولات الملحقة التي صادق عليها المغرب بالجريدة الرسمية وعلى المواقع الإلكترونية الرسمية. كما ساهمت البنيات الإدارية والمراكز التابعة للقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والجامعة في توفير برامج البحث والتكوين والتدريب في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى نشر وتوزيع مختلف التقارير والتوصيات ذات الصلة بالتزامات المغرب تجاه منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

كما يواصل المغرب منذ آذار-مارس 2016 تفعيل برنامج وطني للتعبئة المجتمعية حول مدرسة المواطنة، الذي يندرج في إطار تنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 بهدف تعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية، من خلال تقوية وتطوير قدرات المدرسة المغربية وأدوارها الاجتماعية والتربوية والثقافية والمدنية، وذلك عن طريق تنمية نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان والنزاهة بالمؤسسات التعليمية وتعزيز موقعها وأدوارها في الوسط المدرسي. إضافة إلى تعبئة الشركاء الاجتماعيين والثقافيين والتربويين والإعلاميين للانخراط في مسار النهوض بالمواطنة وحقوق الإنسان والعيش المشترك في الحياة المدرسية وفي محيطها.

وجاءت خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان 2018-2021 بالعديد من التدابير التي تروم التثقيف في مجال حقوق الانسان، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والحقوق الفئوية وغيرها. ومن جملة التدابير ذات الصلة نجد:

- وضع برامج تدريبية وتكوينية فعالة تستهدف تطوير مهارات التواصل والرفع بمستوى الثقافة الحقوقية والسياسية في نطاق الدستور والتزامات المملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان.
- وضع برامج تكوينية على المواطنة وحقوق الإنسان وسيادة القانون لفائدة المنتخبين وموظفي الجماعات الترابية والمجتمع المدني.

• تبسيط وتيسير وتعميم نشر المذكرات والدوريات المتعلقة بحقوق الإنسان المعمول بها في المؤسسات الأمنية على كافة موظفيها المكلفين بتنفيذ القانون.
• إعداد ونشر دلائل ودعائم ديداكتيكية لتوعية وتحسيس المسؤولين وأعوان الأمن بقواعد الحكامة الجيدة على المستوى الأمني واحترام حقوق الإنسان.
• تعميم تدريس مادة حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني ضمن برامج التكوين الأساسي والمستمر الخاص بالموظفين المكلفين بتنفيذ القانون.
• تعزيز برامج التدريب والتكوين والتوعية بقيم حقوق الإنسان وآليات حمايتها والنهوض بها الموجهة للقضاة وللمكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي السجون.
• تقوية قيم التسامح والعيش المشترك واحترام حقوق الإنسان ونبذ الكراهية والعنف والتطرف في المناهج التربوية وفي الفضاء المدرسي.
• تنظيم دورات تدريبية لفائدة موظفي وأطر وزارة الشغل والأطر النقابية ومناديب المستخدمين وأرباب العمل بغية إشاعة ثقافة حقوق الإنسان في ميدان التشغيل.
• إعداد مواد مرجعية بيداغوجية حول ثقافة حقوق الإنسان وقيمتها الدستورية موجهة لطلبة الدراسات العليا في مجال الهندسة المعمارية.
• تعزيز المشاركة الوطنية في اللقاءات الدولية والجهوية المتعلقة بالمقاولة وحقوق الإنسان.
• تعزيز الوعي بموضوع المقاولة وحقوق الإنسان من خلال تنظيم لقاءات وطنية وجهوية بمشاركة الأطراف المعنية.
• وضع برامج تكوينية في مجال حقوق الإنسان في المقاولة لفائدة كل المتدخلين وأصحاب المصلحة (مسؤولو المقاولة والأطر النقابية والفاعلون المدنيون والقضاة والمحامون ومفتشو الشغل).
• تشجيع التدريس والبحث العلمي في الجامعة ومعاهد التكوين ومراكز البحث العلمي حول المقاولة وحقوق الإنسان.
• تعزيز المقررات المدرسية والجامعية بمصوغات بيداغوجية تعنى بحقوق الانسان وبالتربية على المواطنة.
• وضع برنامج خاص بجمع وتصنيف وتقديم ونشر الاجتهادات القضائية الجنائية والإدارية المعززة لإعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
• توثيق ونشر الأعمال البحثية المعززة لرصيد ثقافة حقوق الإنسان المنجزة بمناسبة الآراء والأعمال الاستشارية من قبل مؤسسات الديمقراطية التشاركية.
• وضع برامج للتدريب والتكوين المستمر على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان تتأسس على الدستور والرصيد الثري للاجتهاد القضائي المغربي والممارسات الفضلى ذات الصلة لفائدة مكونات العدالة ومساعديها.
• إدماج قيم حقوق الإنسان في برامج التكوين والتدريب الموجهة لمهنيي الإعلام والاتصال.
• تعزيز إدماج مرجعية حقوق الإنسان والتربية على المواطنة ضمن برامج التكوين بالمعهد العالي للقضاء.

• وضع برامج للتكوين المستمر وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بشأن إدماج حقوق الإنسان في الاجتهاد القضائي، تفاعلا مع التزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان وأحكام الدستور.

وإعمالا لتدابير خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021، أطلق المغرب في تشرين الأول-أكتوبر 2019 دينامية تشاركية جديدة تجمع الفاعل المؤسساتي والفاعل المدني، عبر تنفيذ برنامج "تنمية مدرسة حقوق الإنسان 2019-2021". الذي يهدف الى تعبئة وتأهيل مختلف مكونات الحياة المدرسية وشركائها التربويين والثقافيين والاجتماعيين والإعلاميين من أجل إعمال وترسيخ قيم ومبادئ حقوق الانسان في برامج المنظومة التربوية وفي العلاقات المدرسية. وكذا تقوية وتطوير قدرات وأدوار المدرسة المغربية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، عبر إعداد برامج وأنشطة ودعامات للتوعية والتثقيف والتكوين في هذا المجال. كما يتوخى تنمية نوادي التربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية وتقوية موقعها وأدوارها في الحياة المدرسية، وتوسيع نسيجها جهويا وإقليميا.

وفي نفس سياق، ومن أجل إذكاء الوعي بثقافة حقوق الإنسان، عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على احداث المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان (معهد ادريس بنزكري). وهو المعهد الذي تمت إعادة هيكلته في أيار ^+مايو 2019 من خلال إحداث لجنة علمية له تتألف من خبراء وباحثين وأساتذة وقانونيين مغاربة وأجانب. ويتمثل الهدف من إعادة هيكلة المعهد، بالإضافة إلى جعله مركزا مرجعيا في مجال حقوق الإنسان وتعزيز القدرات، في خلق فضاء للنقاش حول مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بحقوق الإنسان ومركز للبحث ونشر الإصدارات، خاصة من خلال استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال وترسيخ المعارف ذات الصلة بحقوق الإنسان. وقد نظم المعهد منذ إحداثه، أزيد من 300 دورة تدريبية لفائدة أعضاء المجلس وموظفيه والموظفين العموميين، والمكلفين بإنفاذ القانون، وكذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة في مجال حقوق الإنسان المغاربة والأجانب.

وعلى مستوى النهوض بالحوار بين الأديان والثقافات ونشر قيم الاعتدال واحترام الآخر ومكافحة خطاب الكراهية والتحريض على التمييز والعداء والعنف، وتعزيز قيم التسامح الديني والروحي في المملكة التي تتعايش فيها الأديان منذ أزيد من 12 قرنا، يولي المغرب اهتماما خاصا بهذا الموضوع سواء وطنيا أو دوليا. من خلال مساهمته في مسار إخراج ومتابعة تنفيذ "خطّة عمل الرباط "بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف" لسنة 2012، وكذلك مؤخرا تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز -يوليو 2019، لمشروع القرار المغربي بشأن مكافحة خطاب الكراهية بعنوان: **"محاربة خطاب الكراهية: تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات والتسامح".**

المحور الثاني: المبادرات العملية المتخذة على المستوى القطاعي لتنفيذ المرحلة الثالثة

1. منظومة حقوق الانسان:

1.1. وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان

قامت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان بعدة مبادرات لتيسير إعمال مضامين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، وخاصة التدابير المتعلقة بالتعبئة والتحسيس وتقوية القدرات لاسيما من خلال:

- تنظيم لقاءات تواصلية مع الجامعات؛
- تنظيم لقاءات تواصلية مع هيئات المحامين؛
- تخصيص مشاركة وزارة الدولة في الدورة الخامسة والعشرين من المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء لتقوية ديناميات إعمال مضامين الخطة، خاصة منها ما هو مندرج ضمن المحور الفرعي المتعلق بحقوق الطفل، وذلك تحت شعار "خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان: رافعة لحماية حقوق الطفل والنهوض بها"؛
- إطلاق وتتبع تنفيذ 31 مشروعا بشراكة مع جمعيات من جميع جهات المملكة في إطار برنامج الشراكة برسم سنة 2018، همت مشاريع تتمحور حول التعريف بمضامين الخطة وتقوية قدرات الفاعلين والإسهام في تفعيل بعض تدابيرها، ومكنت من توزيع ما يناهز 3000 نسخة من خطة العمل الوطنية على الجمعيات الشريكة لتمكينها من تعميم مضامينها على المستوى الجهوي.

كما عقدت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان اتفاقية شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مشروع "دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان"، يهدف إلى تقاسم المعلومات وتحسين المعارف وتقوية قدرات الأطراف المؤسساتية الفاعلة في إعمال الخطة، ووضع الآليات والمؤشرات المعيارية التي ستمكن المغرب من رصد تطور تنفيذ مضامين الخطة، وكذا الأهداف المراد تحقيقها في إطار التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان.

• إعمال خطة العمل على المستوى الترابي

أطلقت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان المرحلة التحضيرية لإعمال خطة العمل الوطنية على المستوى الترابي، حيث تم تنظيم 12 لقاء إعداديا مع مسؤولي مجالس الجهات، مكنت من تحديد الأولويات وبرنامج العمل بالنسبة لكل جهة، كما تم عقد ورشات عمل على مستوى 9جهات من أجل إعداد المخطط التنفيذي الترابي الخاص بكل جهة والذي يسعى الى ادماج بعد حقوق الانسان في البرامج التنموية والنهوض بثقافة حقوق الانسان على المستوى الترابي.

ومن أجل تقوية قدرات كل أطراف الشراكة والتعاون عملت الوزارة على تنظيم ورشات تكوينية في مختلف المواضيع ذات الصلة بحقوق الإنسان لتمكين الفاعل من إدماج المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

ووعيا بالدور الهام الذي تقوم به الجامعة في إشاعة وتكريس حقوق الإنسان، برمجت ورشة عمل وطنية لدراسة وتتبع مختلف التوصيات المنبثقة عن اللقاءات التواصلية التي نظمتها الوزارة مع الجامعة. على أن يتم برمجة لقاءات على مستوى جميع الجامعات لإعداد برنامج عمل يأخذ بعين الاعتبار:

- إدماج بعد حقوق الإنسان في برامج ومناهج التكوين في الجامعة؛
- خلق دينامية ترابية في مجال حقوق الانسان؛
- النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وذلك بغية إسهام الجامعة في إعمال مختلف تدابير الخطة على المستوى الترابي.

ومن أجل ضمان جودة التدخل في مجال التربية على حقوق الانسان، تعمل وزارة الدولة بمعية مختلف أطراف الشراكة والتعاون على:

- مأسسة حقوق الإنسان؛
- الإسهام في خلق دينامية مستدامة في مجال حقوق الإنسان؛
- النهوض بثقافة حقوق الإنسان على مستوى مختلف البنيات الترابية والإدارية.

* إطلاق مشروع "مدرسة حقوق الإنسان 2019_2021"

تم يوم 8 ماي 2019 توقيع اتفاقية إطار بخصوص مشروع "مدرسة حقوق الإنسان 2019^2021+" من طرف كل من وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ومنتدى المواطنة. ويهدف هذا المشروع إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في البرامج والمشاريع التربوية للمؤسسات التعليمية وإلى تقوية وتطوير قدرات وأدوار المدرسة المغربية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في الحياة المدرسية ومحيطها. كما يسعى إلى تمكين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أقطاب جهوية للتربية على حقوق الإنسان وتعبئة الشركاء الاجتماعيين والثقافيين والتربويين والإعلاميين للانخراط في مسار النهوض بحقوق الإنسان في الحياة المدرسية وفي محيطها.

وفي هذا الباب ستعمل أطراف الشراكة على:

- برمجة 12 لقاء إعداديا مع مختلف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بالمملكة بهدف تعبئة وتحسين مختلف مكونات الحياة المدرسية للإنخراط في مشروع تنمية مدرسة حقوق الإنسان؛
- توقيع اتفاقيات الشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بناء على برنامج عمل بمثابة وثيقة تعاقدية بين الأكاديمية والمشروع؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة مختلف مكونات الحياة المدرسية بالأكاديميات؛
- تنظيم لقاء وطني لتبادل الممارسات الفضلى وتعزيزها وتثمينها؛
- مأسسة بعد حقوق الإنسان ببرامج الأكاديميات الجهوية.

• نشر إصدارات والانتاجات المتعلقة بحقوق الانسان

تعزز الرصيد الوثائقي لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان من خلال إعداد ونشر عدة إصدارات، من أهمها منجز حقوق الإنسان: التطور المؤسساتي والتشريعي وحصيلة تنفيذ السياسات العمومية بعد دستور 2011" الذي يعد وثيقة مرجعية غنية بالمعطيات النوعية والرقمية تستند إلى مؤشرات قياس واضحة، تستعرض حصيلة المنجزات بأسلوب تقريري مباشر.وتهدف إلى أن تكون أداة حاسمة في قياس مستوى تطور حقوق الإنسان في البلاد، و أرضية لإغناء الحوار والنقاش بين مختلف الفاعلين، لاسيما الفاعل الرسمي والمجتمعي. كما انتجت الوزارة تقريرا حول "الإطار التشريعي والمؤسساتي لحقوق الإنسان في ضوء دستور 2011"، الذي يوثق المنظومة المرجعية لحقوق الإنسان ببلادنا ويساعد على تتبع تطورها فيما يتعلق بإعمال مقتضيات الدستور والتزامات الدولة ذات الصلة. كما تم نشر صيغة منقحة من المصنف حول الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي يعد المغرب طرفا فيها.

• التعبئة والتحسيس تقوية القدرات

إقرارا بالأدوار التي يضطلع بها كل الفاعلين والمتدخلين في مجال التثقيف ونشر الوعي الحقوقي، ومساهمة منها في إشراكهم في إعداد وتتبع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية؛ سعت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان/ المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان من خلال طلبات عروض مشاريع برسم سنوات 2015، 2017، 2018، 2019 إلى نشر قيم لحقوق الإنسان من خلال شراكات مؤسساتية عبر أنشطة تجسدت في خطة عمل المشاريع المنتقاة، والتي تم إنجازها وفق منهجية تشاركية، راعت مقاربة النوع الاجتماعي، وتميزت باستقطاب خبراء ومتخصصين لمعالجة المواضيع المطروحة. مشاريع الشراكة هذه جاءت أنشطتها منسجمة وما يتوخاه هذا البرنامج؛ فمن بين 312 شراكة موقعة ، تضمنت 78 شراكة تضمنت مواضيع وأنشطة ذات صلة بهذا البرنامج في مرحلته الثالثة الرامية إلى تعزيز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية ودعم تدريب العاملين في وسائل الإعلام والصحافيين في ميدان حقوق الإنسان.

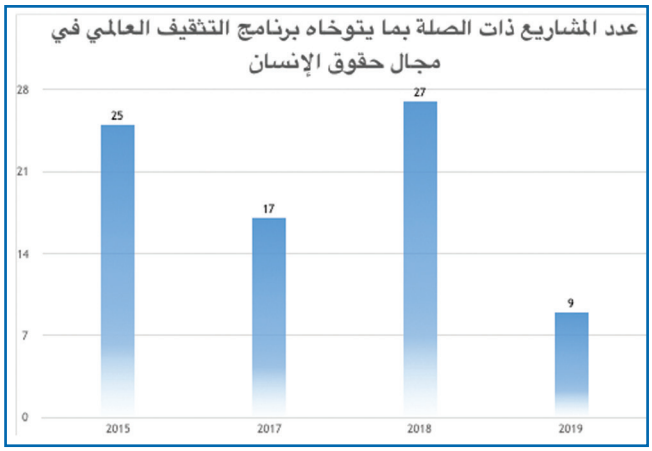

هذه الشراكات ناقشت في مجملها مواضيع تهم:

- النهوض بالمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص وتمكين النساء والفتيات؛
- النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء: دعم المشاركة السياسية وتعزيز الحماية القانونية؛
- تعزيز دور الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان باعتماد التخطيط الاستراتيجي: الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛

• الإسهام في التعريف بمضامين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل النسيج الجمعوي الجهوي والمحلي، وتقوية قدرات الفاعلين والمعنيين من مجتمع مدني وهيئات التشاور بمجالس الجماعات المحلية ومجالس الجهات ومسؤولي المصالح الخارجية ومنتخبين محليين

• إطلاق مبادرات ومشاريع تهم النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء والحقوق الفئوية (الأطفال، الشباب، الأشخاص في وضعية إعاقة، المسنين، المهاجرين واللاجئين) وتعزيز الحماية القانونية والمؤسساتية بالتركيز على تقوية دور الهيئات والآليات المعنية بضمان المساواة وتكافؤ الفرص ومحاربة كل أشكال التمييز والعنف ضدهم وتمكينهم من كافة حقوقهم.

• إطلاق مبادرات وبرامج تهم الارتقاء بأداء الإعلاميين والصحافيين في تناول قضايا حقوق الإنسان، من خلال التكوين في مجال الممارسة الاتفاقية للمملكة والتعريف بمضامين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساهمة في تتبع أجرأة تدابيرها الأنشطة المنجزة في إطارات الشراكات السالفة الذكر، غطت الجهات الاثني عشر للمملكة، وتميزت بتنوع الفئة المستهدف حيث شملت الفاعلين الجمعويين، أساتذة جامعيين، قضاة ومحامين، طلبة وتلاميذ، ساكنة، صحافيين، أطباء ومهنيين، إلخ....

تنوعت الأنشطة المنجزة في إطار هذه المشاريع بين التدريب والتكوين الرامي إلى تمكين المتدربين من المعارف والمهارات اللازمة للمعالجة الإشكالات ذات الصلة بحقوق الإنسان ومدهم بالمنهجيات والطرق الصحيحة للدفاع والترافع عن القيم الإنسانية داخل المجتمع، أيضا عرفت هذه المشاريع إنجاز كبسولات بيداغوجية تقدم مواضيع حقوقية بطرق سلسة وملخصة يسهل التعامل معها كما يمكن تقاسمها عبر الوسائط الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق أكبر انتشار في المجتمع ، أيضا تم تنظيم قوافل حقوقية همت بالأساس المناطق النائية بالمغرب لتعميم نشر قيم وثقافة حقوق الإنسان دون تمييز أو تحيز، كما عرفت هذه الأنشطة أيضا إعداد أفلام حقوقية شارك فيها أطفال وتلاميذ وطلبة عالجت مواضيع تهم الحقوق البيئية، حقوق الطفل، ومواضيع ذات صلة بمدونة الأسرة، أيضا من بين مخرجات الأنشطة نجد مواقع إلكترونية وإذاعات جمعوية ذات بعد حقوقي هدفها نشر الثقافية الحقوقية والتوعية المستمرة بحقوق الإنسان وتقديم مواد للطلبة والباحثين؛

إجمالا، يمكن تلخيص هذه الأنشطة في الاتي:

* الدورات التكوينية والورشات وشملت:

• 61 دورة وورشة برسم سنة 2015، استفادة فيها المشاركون من مواد تكوينية همت المساواة بين الجنسين، العدالة، الحقوق البيئية؛

• 43 دورة وورشة برسم سنة 2017 تناولت الحقوق الفئوية، الحقوق الإنسانية للنساء، الإطار التشريعي، الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛

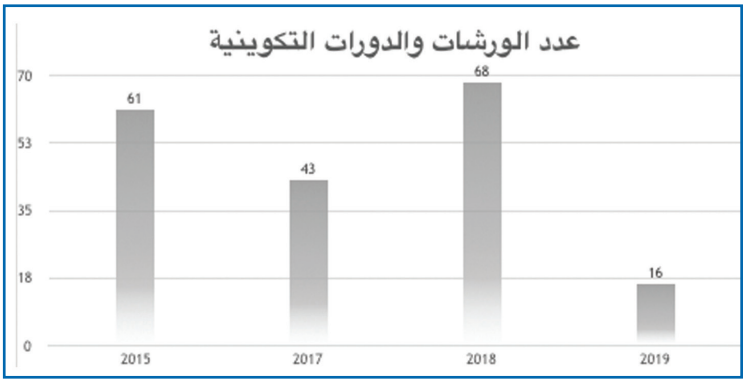

• 68 دورة وورشة برسم سنة 2018 خصصت للخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبعض تدابيرها خاصة تلك المتعلقة بالحقوق الإنسانية للنساء والحقوق الفئوية، الديمقراطية والحكامة، الصحافة والإعلام؛

• 16 دورة تكوينية وورشة برسم سنة 2019 تناولت مواضيع تندرج في إطار القضايا الخلافية المدرجة بخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان همت تدابير الخطة ذات الصلة بمدونة الأسرة، وأخرى متعلقة بالإعدام.

* القوافل الحقوقية والحملات التحسيسية وأنجزت:

• قافلتين حقوقيتين برسم 2017، تهدف إلى النهوض والمساهمة في تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ومواكبة تفعيل التشريعات الوطنية وملاءمتها مع الإطار القانوني الدولي المتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة شملت مدنا بكل من جهة الرباط سلا القنيطرة، جهة طنجة الحسيمة، جهة سوس ماسة، وجهة مراكش آسفي.

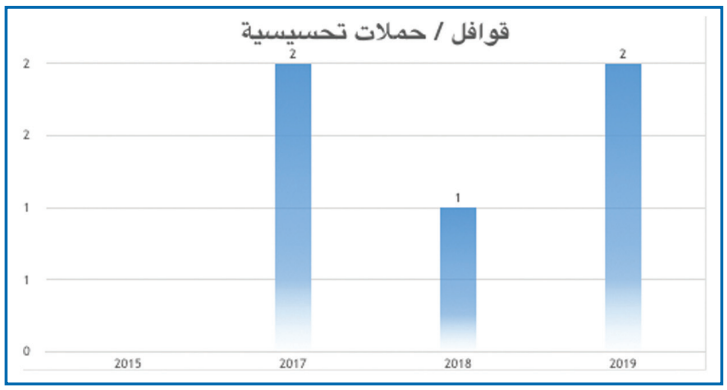

• حملة تواصلية برسم سنة 2018، تسعى إلى تحسن أوضاع الأطفال المعرضين للخطر والمحرومين من الرعاية الأسرية، والتعريف بالطرق البديلة للتكفل بالأطفال بدون سند عائلي؛

• حملتين تحسيسيتين برسم سنة 2019، تناولت إحداها التوعية بالأضرار الناجمة عن تزويج القاصرات والأخرى تناولت التحسيس والتوعية بأهمية المساواة بين الأب وألام في الولاية على الأبناء.

* الكبسولات البيداغوجية والأفلام الحقوقية:

• برسم سنة 2015: تم إنتاج كبسولات بيداغوجية حول الولوج إلى الحقوق على أساس المساواة وعدم التمييز و1 فيلم في مجال الحقوق والتربية البيئية؛

• برسم سنة 2017: تم إنتاج 1 فيلم رسوم متحركة من طرف الأطفال حول المبادئ العامة للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، 3 كبسولات بيداغوجية حول ممارسة الحق في تقديم الملتمسات والعرائض، 8 حلقات حوارية على الأنترنت حول حقوق ذوي الإعاقة؛

• برسم سنة 2018: إنتاج 7 دعامات سمعية بصرية من أجل التعريف بالممارسة الاتفاقية للمغرب ومضامين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛

• برسم سنة 2019: إنتاج 1 فيلم حول أهمية المساواة بين الأب وألام في الولاية على الأبناء والآثار الناجمة عن استفراد الأب دون الأم في ولايته عن الأبناء، أيضا إنتاج كبسولات بيداغوجية باللغتين العربية والأمازيغية تناقش مواضيع ذات صلة بتزويج القاصرات.

* المواقع الإلكترونية:

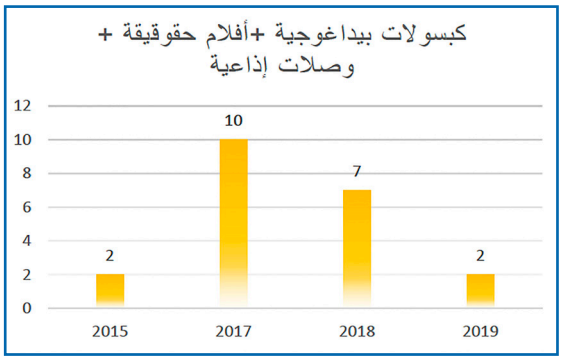

• برسم سنة 2019: تم إطلاق موقعين إلكترونين:

- الأول يعد بمثابة مكتبة صوتية عمومية موجهة بالأساس للأشخاص في وضعية إعاقة بصرية، إذ تتيح المعلومات بشكل متساوي لكل مستخدميها بغض النظر عن طبيعة متصفحها، وتطرح مفهوما جديدا للاهتمام باحتياجات ذوي الإعاقة البصرية، كما تعتمد هذه البوابة على برمجيات متعددة تضمن لهذه الشريحة التمتع بنوع من الاستقلالية والولوج السلس للمعلومات المتاحة على ذات البواب.
- الثاني عبارة عن إذاعة جمعوية تسعى إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها عبر البديل الإعلام البديل.

كما عمدت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان إلى تنظيم عدة دورات تكوينية في مواضيع تهم تنمية ثقافة حقوق الانسان، من قبيل:

- الآليات الوطنية والأممية لحقوق الإنسان؛
- كيفية اشتغال الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛
- تقنيات وخطوات إعداد وتقديم التقارير الموازية؛
- آليات وتقنيات الترافع؛
- تقنيات التشبيك الجمعوي؛
- مراحل وشروط الحصول على الوضع الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد عرفت هذه الدورات استفادة 260 مشارك. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الطلاب والطالبات ورجال ونساء التعليم ضمن ممثلي وممثلات الجمعيات المشاركة في مجموع هذه الدورات التكوينية تفوق 60% أي ما يقارب 160 مشارك(ة).

كما قامت وزارة الدولة بتنفيذ برنامج تكوين المحامين في مجال حقوق الإنسان، وهو برنامج يهدف إلى تمكين المحامين-ات من إدماج بعد حقوق الإنسان في ممارسة مهنتهم، عبر تكوين 30 محامي ومحامية في المواضيع التالية:

- القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- الآليات الأممية والوطنية لحقوق الإنسان؛
- الممارسة الاتفاقية للمغرب؛
- ادماج بعد حقوق الإنسان في ممارسة مهنة القضاء والمحاماة.

وقد تمت برمجة نفس مواضيع التكوين لفائدة 30 محامي ومحامية اخرين خلال المرحلة الثانية من البرنامج.

وفي نفس السياق، أولت وزارة الدولة اهتماما خاصا ببرنامج تكوين الصحفيين والإعلاميين في مجال التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، وهو برنامج يهدف إلى تمكين الصحفيين والإعلاميين من المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان وادماجها في العمل الإعلامي، وذلك عبر برمجة ثلاث دورات تكوينية لفائدة 30 صحفي وصحفية يمثلون أطياف المشهد الإعلامي المغربي المتمثل في الصحافة المكتوبة والمسموعة والمقروءة، سواء كانت الكترونية أو تلفزية أو إذاعية أو ورقية، وذلك في المواضيع التالية:

- الآليات الأممية والوطنية لحقوق الإنسان؛
- الممارسة الاتفاقية للمغرب؛
- إدماج بعد حقوق الإنسان في العمل الإعلامي.

وقد نظمت الوزارة كذلك ما مجموعه 16 لقاءا عموميا على الشكل التالي:

- يوم دراسي حول مدونة الأسرة على ضوء الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- مائدة مستديرة حول تقييم نتائج السياسات العمومية في مجال الهجرة واللجوء بالمغرب؛
- مائدة مستديرة حول المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي: التحديات والرهانات؛
- ندوة حول الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- ندوة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق الأساسية للنساء؛
- ندوة حول حماية القاصرات، وأدوار المجتمع المدني في مجال الإعاقة؛
- ندوة حول قراءة مذكرة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالجنوب الشرقي؛
- ندوة حول قانون محاربة العنف ضد النساء 103.13 أية حماية؛
- ندوة حول دور المجتمع المدني في بناء القرار المحلي؛
- ندوة حول الحق في التنمية بين العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسات والبرامج التنموية المحلية؛
- ندوة حول دور الآليات التشاركية للحوار والتشاور في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
- ندوة حول موضوع الشباب كفاعل وشريك في السياسات العمومية المحلية؛

- ندوة حول الحقوق الفئوية على ضوء الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- ندوة حول الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على ضوء الخطة الوطنية؛
- ندوة حول الحكامة والمساواة على ضوء الخطة الوطنية.

وبلغ عدد المشاركين في مجموع هذه اللقاءات 1043 مشارك(ة) وبلغت نسبة ممثلي-ات-المؤسسات الرسمية والطلبة الباحثين-ات- 33% أي ما يقارب 338 مشارك(ة).

1_2. المجلس الوطني لحقوق الانسان

يعد النهوض بحقوق الإنسان المهمة الأساسية الثانية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي نصت عليها مبادئ باريس بشكل صريح. وتشمل مهام النهوض تلك المهام التي تتوخى خلق مجتمع تستوعب وتحترم فيه حقوق الإنسان بشكل واسع. وفي هذ الصدد، مارس المجلس ولجانه الجهوية مجموعة من الصلاحيات التي تدخل في هذا الإطار، أبرزها نشر ثقافة حقوق الإنسان، والقيام بحملات تحسيسية والترافع والتربية على حقوق الإنسان وتعزيز قدرات مختلف الفاعلين كالمكلفين بإنفاذ القانون، والمجتمع المدني، وفاعلين رسميين، وتنظيم لقاءات وورشات وندوات، وإثراء النقاش والحوار المجتمعي، ونشر المعارف والمعلومات. ومن أجل تعزيز عمله في هذا المجال، أنشأ المجلس معهدا للتكوين، عمل خلال سنة 2019 على إعادة تنظيمه من خلال إحداث لجنة علمية تتكون من خبراء وطنيين ودوليين.

أولا: الأنشطة المتعلقة بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

قام المجلس خلال سنة 2019، في سياق اضطلاعه مهام النهوض بحقوق الإنسان وثقافتها، بعدة أنشطة تتراوح بين تقوية القدرات والتحسيس والتربية على حقوق الإنسان، وخاصة في الوسط المدرسي، والمشاركة في أعمال ذات طابع إشعاعي

نسق المجلس عملية تخليد المغرب للذكري السبعينية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوم 20 دجنبر 2018 بالرباط. وقد توج هذا التخليد بتلاوة رسالة ملكية خاصة بالمناسبة وبإصدار طابع بريدي بتنسيق مع إدارة بريد المغرب وقطعة نقدية بتعاون مع بنك المغرب.

نظم المجلس ثلاث دورات تكوينية لفائدة 94 طالبا مفتشا (17 إناث - 77 ذكور) بمركز تكوين مفتشي التعليم بالرباط التابع لوزارة التربية الوطنية وذلك أيام 2 و9 يناير و17 أبريل 2019، وقد تمحورت هذه الدورات حول مهام المجلس وصلاحياته خصوصا في مجال التربية على حقوق الإنسان. كما تم تنظيم 15 نشاطا لفائدة المتعلمين/ات من أجل التعريف بالآليات الوطنية الثلاث المحدثة بالمجلس. وقد همت هذه العملية أزيد من 1800 شخص، وركزت عملية التعريف على مهام كل آلية ومرجعيتها المعيارية وطبيعة تركيبتها وعلاقتها بالمجلس وطرق الإبلاغ والتظلم

وفي إطار تعزيز قدرات المكلفين بإنفاذ القانون، قام المجلس بتأطير دورتين تكوينيتين لفائدة أزيد من 150 مستفيد ومستفيدة من ضباط المدرسة التابعة للدرك الملكي بعين حرودة يومي 13 مارس و 16 مايو 2019، من بينهم حوالي 40 مستفيدا من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وقد خصصت الدورة الأولى لتقديم معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي ودستور المملكة، وتقديم مهام المجلس وصلاحياته وتركيبته، أما الدورة الثانية فقد تطرقت لرهانات احترام حقوق الانسان في سياق حفظ الأمن، والمبادئ التوجيهية لقوات الأمن خلال عمليات المحافظة على النظام.

وساهم المجلس في تأطير الجامعة الحقوقية المنظمة من قبل المرصد الوطني لحقوق الناخب، من خلال ورشتين تكوينيتين لفائدة 30 مستفيدا ومستفيدة، نظمتا بمدينة طنجة يوم 6 يوليوز 2019. كما أطر المجلس لقاءين حول الهجرة لفائدة هيئة التدريس، حيث نظم اللقاء الأول يوم 2019 لفائدة 14 مستفيدة (6 ذكورا 8 إناث) يشتغلون في مؤسسات تعليمية بمدينة تمارة. أما اللقاء الثاني فنظم يوم 04 مارس 2019 بسلا حول الهجرة في المغرب ودور الفاعل التربوي في الإدماج، لفائدة الأطر التربوية ومنسقي/ات أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية على صعيد المديرية الإقليمية بسلا، والبالغ عددهم 12 إطارا.

بالنسبة لنشر ثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي، استقبل المجلس ما مجموعه 670 زائرا ينتمون إلى عدة مؤسسات تعليمية في القطاعين العام والخاص. وقد تخلل هذه الاستقبالات تقديم المجلس وتشكيلته ومهامه والآليات الوطنية المحدثة لديه، وكذا تقديم منشورات المجلس وإصداراته. وتوضع رهن إشارة المؤسسة المنظمة للزيارة نسخ من دليلي المجلس الخاصين بمجال التربية على المواطنة وحقوق الانسان وعدد من الأقراص المدمجة تتضمن منشورات المجلس.

تشجيعا للبحث العلمي، تم استقبال ما يزيد عن 200 طالب جامعي، مغاربة وأجانب، قدُمت لهم عروض خاصة بالأبحاث التي يقومون بها، بالإضافة إلى تقديم عمل المجلس واختصاصاته وتطوره التاريخي والمؤسساتي، وكافة القضايا التي يشتغل عليها.

واستقبل المجلس عددا من الوفود التي أطلعها على المسار التاريخي لإحداثه منذ سنة 1990 إلى غاية صدور القانون الجديد سنة 2018، وأبرز مستجداته واختصاصاته وعلاقاته مع مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين. وشملت هذه الوفود:

- 13صحفيا ومدونا ينتمون لمنابر إعلامية وإذاعات جهوية، وذلك يوم 28 فبراير 2019؛
- 33 عضوا من أعضاء جمعية الهلال للرياضة والثقافة المغربية المستقرة في إيطاليا يوم 1 أبريل 2019، وذلك عبر مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج؛
- أعضاء المكتب التنفيذي للمركز الوطني للإعلام وحقوق الإنسان يوم 09 أبريل 2019؛
- معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الانسان يوم 10 أبريل 2019، في إطار مشروعه الخاص بدعم ومواكبة الفتيات المتمدرسات في السلك الثانوي التأهيلي بالوسط القروي. وقد بلغ عدد المستفيدات من هذا اللقاء التواصلي 50 فتاة.

ثانيا: معهد الرباط -إدريس بنزكري- لحقوق الإنسان

تمت إعادة هيكلة معهد الرباط ادريس بنزكري لحقوق الإنسان في ماي 2019 من خلال إحداث لجنة علمية له تتألف من خبراء وباحثين وأساتذة وقانونيين مغاربة وأجانب. ويتمثل الهدف من إعادة هيكلة المعهد، بالإضافة إلى جعله مركزا مرجعيا في مجال حقوق الإنسان وتعزيز القدرات، في خلق فضاء للنقاش حول مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بحقوق الإنسان ومركز للبحث ونشر الإصدارات، خاصة من خلال استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال وترسيخ المعارف ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وتضطلع لجنته العلمية بمهمة التوجيه والسهر على الجودة العلمية لأعمال المعهد بما يستجيب لترصيد فعل حقوقي متميز في استباقه لتفادي الانتهاكات وفعال في حماية الضحايا ومثابر للنهوض بثقافة حقوق الإنسان. كما تتمثل مهام المعهد واللجنة العلمية في تأطير العمل التكويني من حيث تحديد أهدافه ورسم برامجه وصوغ مواده، وكذلك تقييمه من حيث النتائج والفعالية، والتدخل لتقويمه وتوجيهه كلما دعت الضرورة لذلك.

وعقدت اللجنة العلمية لقاء مفتوحا يوم 15 ماي 2019، حضره أعضاء هذه اللجنة ورؤساء جامعات وعمداء كليات، فضلا عن برلمانيين وممثلي القطاعات الحكومية والمجتمع المدني. وتم التأكيد خلال هذا اللقاء على مواصلة الجهد الذي بذله المعهد وتجويده، بشكل يجعل الفئات المستفيدة قادرة على التدخل بفعالية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

احتضن المعهد، من 24 إلى 26 يونيو 2019، دورة تكوينية لفائدة 23 عضوا وإطارا من المؤسسات الوطنية الفرنكفونية لحقوق الإنسان حول مهام الآليات الخاصة بالتعذيب. كما تم به تنظيم ورشة عمل تدريبية حول الاعتماد لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشراكة مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في يوليوز 2019. واحتضن يومي 12 و13 ندوة حول أنظمة حماية اللاجئين، إعمالا لميثاق العالمي بشأن الاجئين، شارك فيها ممثلو المؤسسات الوطنية الإفريقية. وللتعريف بمهامه، استقبل المعهد وفدا عن المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان بتاريخ 21 أكتوبر 9102.

واستضاف المعهد لقاء حول التغطية الصحية الشاملة: الرهانات والتحديات المرتبطة بإدماج الأشخاص المهاجرين في 28 نونبر 2019، بمشاركة 53 إطار من المجلس ومن ممثلي المجتمع المدني. كما نظم لقاء في 11 دجنبر 2019 حول التربية على حقوق الإنسان: بين المقاربة الأكاديمية والفعل المدني الحقوقي، شارك فيها 18 مشاركا، وذلك بالتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. واحتضن كذلك ورشة تفاعلية حول المسرح كحامل لقيم حقوق الإنسان في الوسط المدرسي، يومي 28 و29 دجنبر 2019 لفائدة 11 من أطر التدريس بمؤسسات التعليم الابتدائي وبالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.
كما احتضن المعهد ثلاث دورات تكوينية لفائدة لفائدة 90 مستفيدا ومستفيدة) 30 في كل دورة

(ينتمـون إلى فئـات مختلفـة) طلبـة وباحثـين ومهنيـين ونشـطاء في المجتمـع المـدني (ينتمـون إلى الجاليـة اليمنيـة المقيمـة بالمغـرب، بتعـاون مـع سـفارة اليمـن بالربـاط خـلال سـنة 2019. وأطـر هـذه الـدورات أطـر وخـبراء مـن المجلـس ومـن خارجـه، وشـملت تقديم عـروض حـول الصكـوك والآليـات الدوليـة لحقوق الإنسـان والقانـون الـدولي الإنسـاني.

2. منظومة التربية والتكوين:

2_1. مؤسسات التعليم العالي

يعـرف عـرض التعليـم العـالي العمومـي بالمغـرب اهتمامـا متزايـدا بمجـال حقـوق الإنسـان حيـث يضـم العـرض الجامعـي الحـالي عـددا مـن مسـالك التكويـن تعنـى كلهـا بمجـال القانـون والحقـوق بصفـة عامـة وحقـوق الانسـان بصفـة خاصـة، موزعـة عـلى عـدد مـن الجامعـات المغربيـة ومؤسسـات تكويـن الأطـر عـلى الشـكل التـالي:

الجامعة	المؤسسة	الدبلوم	عنوان المسلك
ابن زهر أكادير	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير	الماستر	الإدارة وحقوق الإنسان والديموقراطية
الحسن الثاني الدار البيضاء	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق	الماستر	Droit de l'Homme
	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية	الماستر	Géopolitique et droits de l'homme
القاضي عياض مراكش	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش	الماستر	Droits de l'Homme et Libertés Publiques
سيدي محمد بن عبد الله فاس	كلية الشريعة فاس	الدكتوراه	حقوق الإنسان في الشريعة والقانون
عبد المالك السعدي تطوان	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة	الماستر	حقوق الانسان
محمد الأول وجدة	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة	الماستر	الديناميات الجديدة لحقوق الإنسان
محمد الخامس الرباط	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال	الماستر المتخصص	حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني
	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي	الماستر	Droit de l'Enfant
مولاي إسماعيل مكناس	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مكناس	الماستر المتخصص	الحكامة الأمنية وحقوق الإنسان
المؤسسات غير التابعة للجامعات	المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة	الماستر المتخصص	حماية الطفولة ومساندة الأسرة
		الإجازة المهنية	حماية الطفولة ومساندة الأسرة

وفي نفس السياق، واستحضارا لمضامين القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي واصلت الوزارة جهودها لتعزيز وإرساء تكوينات مهنية وجامعية متخصصة في مجال حقوق الانسان حيث تم إحداث سلك الإجازة في التربية ومسالك نموذجية وطنية جديدة، سنة 2018، خاصة بتكوين أساتذة المستقبل في إطار تنزيل البرنامج الحكومي "تكوين مدرس المستقبل" حيث تم دمجت بهذه المسالك وحدة تعنى بثقافة حقوق الانسان بعنوان "أخلاقيات المهنة والتربية على القيم " وذلك من أجل تمكين الأستاذ من هذه الثقافة وتلقينها فيما بعد للأجيال المقبلة.
وانعكست الطفرة الحقوقية التي تعيشها بلادنا على الفضاء الجامعي، حيث سجل ارتفاع ملحوظ في عدد مشاريع البحوث والأطروحات الجامعية التي أنجزت أو هي في طور الإنجاز من طرف الطلبة، والمهتمة أساسا بقضايا حقوق الإنسان ومعالجة ما يرتبط بها من إشكالات قانونية واجتماعية واقتصادية واقتراح الحلول العملية الكفيلة بتجاوز بعض المعيقات المرتبطة بمجالات وقضايا حقوق الانسان.

بالموازاة مع ذلك، تميزت العديد من البحوث الجامعية بالطابع الإجرائي والميداني، عبر إنجازها بمؤسسات معنية مباشرة بمجال هذه الحقوق، كالمؤسسات السجنية ومراكز رعاية الأطفال والأشخاص المسنين وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ووضعيات المهاجرين، مما يأشر على الانخراط الإيجابي لبنيات البحث العلمي الجامعي من زاوية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تعزيز وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

2_2 . مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي

منذ انطلاق العشرية الأولى للتربية على حقوق الإنسان في 1994 عمد قطاع التربية الوطنية إلى بلورة استراتيجية وطنية لإدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج والبرامج الدراسية، وتعزز هذا المسار بعد إقرار الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تجسد في مختلف خطط وبرامج عمل القطاع منذ سنة 2000 حيث تم ما يلي:

- إدراج مادة التربية على المواطنة والتي تحول اسمها إلى التربية المدنية ابتداء من الموسم الحالي، بالسلكين الابتدائي والثانوي الإعدادي، تشمل التعرف على الحقوق الواردة في الاتفاقيات الدولية، خاصة منها حقوق الطفل، حقوق المرأة، الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قيم التعايش والتسامح والسلم، والمساواة والحرية والكرامة والتضامن والديموقراطية...
- إجراء عملية تنقيح الكتب المدرسية سنة 2014 من كل مضمون أو صور أو رسوم من شأنها تمرير خطاب الكراهية والتعصب ونبذ الآخر المختلف، أو المس بقيمتي المساواة والتسامح، حيث تمت تنقية 147 كتابا مدرسيا من بين 360 كتابا مدرسيا معتمدا من طرف القطاع بجميع الأسلاك التربوية ولجميع المواد الدراسية،

• مراجعة منهاج مادة التربية الإسلامية سنة 2016 بما يعزز قيم التسامح والتضامن وقبول الاختلاف ونبذ التعصب والكراهية،

• مراجعة منهاج التعليم الابتدائي لكل المواد المدرسة ولكل المستويات به ابتداء من سنة 2017، وملاءمة الكتب المدرسية المعتمدة مع هذا المنهاج المراجع، حيث تم حث دور النشر على وجوب تضمين التنوع الثقافي والإثني والمساواة فيها، وتجنب الصور النمطية سواء في المضامين أو الصور والرسوم (صور أشخاص من الجنسين، أشخاص ببشرة سوداء، أشخاص في وضعية إعاقة...) أو في الشخوص (أسماء عربية، أمازيغية، إفريقية من جنوب الصحراء، أجنبية...)

• إعداد هندسة بيداغوجية للتعليم الأولي، لما تشكله هذه المرحلة من أهمية في بناء شخصية الأطفال مستقبلا، وتربيتهم على سلوكات وممارسات قيمية بشكل سلس، تم على إثرها اعتماد حقائب تربوية بيداغوجية جديدة ابتداء من الموسم الدراسي 2018، دامجة للتربية على قيم حقوق الإنسان المناسبة للمستوى العمري والذهني والوجداني لهذه الفئة من الأطفال، مع تنظيم دورات تكوينية للمربين والمربيات والمشرفين والمشرفات على هذا السلك من التربية والتعليم، بما يتوافق والمقاربة الحقوقية المعتمدة من طرف قطاع التربية الوطنية.

• إقرار برنامج وطني للتربية الدامجة والشروع في إعماله، لتعزيز وتطوير البرامج السابقة ذات الصلة، والهادفة إلى تعميم الحق في التربية والتعليم للأطفال في وضعية إعاقة أيا كانت وضعيتهم أو جنسهم أو جنسيتهم.

• تعميم النوادي التلاميذية في كل المؤسسات التعليمية تهتم بالتربية على حقوق الإنسان ومأسسة العمل بمشروع المؤسسة وتمكينه من الإمكانيات المادية وتأهيل موارده البشرية لأجرأة مضامين المشاريع.

• تشجيع عقد الشراكات وتنويعها مع مختلف الفاعلين خاصة منهم منظمات المجتمع المدني وبعض القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بالتربية على حقوق الإنسان والمواطنة.

• تنظيم تظاهرات ومسابقات وطنية موضوعاتية (الخطابة، الشعر، المسرح المدرسي، الأفلام التربوية، الرسم، القراءة، العمل الصحفي، التكنولوجيا...) موزعة على كل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

• إعداد دليل للتربية على حقوق الإنسان عبر السينما، بشراكة مع الجمعية المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان وبدعم من الاتحاد الأوربي.

• إعداد دليل للتربية على حقوق الإنسان موجه لفئة الشباب يتضمن 20 جذاذة بيداغوجية للأنشطة، وذلك بدعم من منظمة اليونسكو.

• إعداد برنامج جديد للتربية على المواطنة العالمية يستهدف تلاميذ السلك الثانوي الإعدادي، وذلك بدعم من منظمة اليونسكو.

وفي إطار شراكة بين قطاع التربية الوطنية والرابطة المحمدية للعلماء وبدعم من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يواصل المغرب تنزيل برنامج دعم تعزيز التسامح والسلوك المدني والتربية على المواطنة، والوقاية من السلوكات المشينة بالوسط المدرسي(APT2C)، للسنوات 2018-2022،

والـذي يهـدف إلى الرفـع مـن قـدرات منسـقي الحيـاة المدرسـية في مجـال التربيـة عـلى التسـامح والسـلوك المـدني والتربيـة عـلى المواطنـة، وتملـك التكنولوجيـا الحديثـة وسـبل توظيفهـا بغـرض مسـاعدة الناشـئة عـلى تملـك قيـم المواطنـة الحقـة، والاندمـاج الفعـال والسـلس في الحيـاة الدراسـية والمهنيـة، وتحصينهـا مـن كل انحـراف، والحـد مـن السـلوكيات المشـينة بالوسـط المـدرسي.

3_2 . تدريب المعلمين والمربين

ابتـداء مـن 1997 وفي إطـار العشريـة الأولى للأمـم المتحـدة للتربيـة والتثقيـف عـلى حقـوق الإنسـان، انطلـق برنامـج تأهيـل المـوارد البشريـة حيـث تـم تكويـن 5000 مفتشـة ومفتـش تربـوي وهـو الجسـم التربـوي المـشرف عـلى تأطـير أسـاتذة مـواد اللغـة العربيـة واللغـة الفرنسـية والاجتماعيـات والفلسـفة والتربيـة الإسـلامية. وتعـزز تنظيـم التكوينـات بشراكـة مـع 14 منظمـة غـير حكوميـة ذات تمثيليـة وطنيـة، ومـع أزيـد مـن 80 جمعيـة محليـة، لفائـدة الأطـر التربويـة والإداريـة والجمعويـة.

كـما اسـتفاد في إطـار برامـج المراكـز الجهويـة لمهـن التربيـة والتكويـن أزيـد مـن 31 ألـف أسـتاذ وأسـتاذة جـدد مـن مسـوغات حـول التربيـة عـلى المواطنـة وحقـوق الإنسـان، وكـذا كل المفتشـات والمفتشـين المتدربـين في المركـز الوطنـي لتكويـن المفتشـين.

وفي إطـار أجـرأة الهندسـة المنهاجيـة للتعليـم الأولي يجـري تكويـن المتفقديـن (أي مفتـشي التعليـم الأولي) والمربيـات والمربـين عـلى مضامـين المنهـاج المعتمـد مـن طـرف الـوزارة والمتضمـن للمقاربـة الحقوقيـة وللتربيـة عـلى قيـم حقـوق الإنسـان، الكرامـة، المسـاواة، التسـامح، التضامـن، الحريـة والقانـون، بمعـدل خمسـة آلاف إطـار سـنويا ابتـداء مـن سـنة 2019 .
وفي إطـار أجـرأة مسـتجدات المنهـاج المراجـع للسـلك الابتـدائي، تـم منـذ 2017 تكويـن كل أطـر المراقبـة التربويـة (المفتشـون/ ات) وكـذا كل المعلـمات والمعلمـين الذيـن يدرسـون اللغـات بهـذا السـلك، وتنظيـم لقـاءات تربويـة لفائـدة مدرسـات ومـدرسي باقـي المـواد بشـكل منتظـم.
وبشراكـة مـع اللجـن الجهويـة لحقـوق الإنسـان تـم منـذ 2016 تنظيـم دورات تكوينيـة في كل الأكاديميـات الجهويـة للتربيـة والتكويـن اسـتفاد منهـا الأسـاتذة منسـقات ومنسـقو النـوادي التلاميذيـة للتربيـة عـلى المواطنـة وحقـوق الإنسـان، في إطـار الرفـع مـن قدراتهـم ومواكبـة المسـتجدات ومحاربـة الظواهـر المشـينة.

3. منظومة الاعلام والصحافة

اعتبـارا لكـون الإعـلام بـكل أشـكاله يعـد ركيـزة لبنـاء ثقافـة جديـدة تفتـح الآفـاق لتحصـين الديمقراطيـة ومـدخلا فسـيحا لتعزيـز احـترام حقـوق الإنسـان لأنـه يشـكل جـوهر هـذه الحقـوق، ويؤثـر بشـكل كبـير في بنـاء الوعـي بحقـوق الانسـان، ولـه القـدرة عـلى توفـير المعلومات وإظهـار الحقائـق، وعـلى مخاطبـة شرائـح واسـعة مـن الجماهـير حيـث بوسـعه تنويـر وتوسـيع مـدارك النـاس بحقوقهـم. شـهد قطـاع الاتصال ببلادنـا خـلال الفـترة مـا بـين 1999 و2019 مجموعـة مـن الإصلاحـات القانونيـة والمؤسسـاتية التـي تعـزز

التربية والتثقيف في مجال حقوق الانسان، ويشكل إحداث الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، وإصدار قانون الاتصال السمعي البصري، وإحداث إذاعات خاصة وقنوات تلفزية متخصصة أهم دعاماتها.

كما أن إصدار مدونة جديدة للصحافة والنشر، عزز مواكبة التحولات العميقة التي يشهدها المغرب في مجال التربية على حقوق الانسان، وإلى ترجمة انشغالات واهتمامات الفعاليات الحقوقية والمدنية في هذا المجال.

وبالنظر للدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في ظل التقدم التقني الواسع الذي حققته صناعة الإعلام وكذلك التقدم الذي أحرزه الإعلام في نشر المعرفة الحقوقية، ونقل الآراء والأخبار والمعلومات عبر تقنيات الاتصال الحديثة والمتطورة واتساع فضاء شبكات التواصل الاجتماعي، كل ذلك ساعد على تعزيز منظومة حقوق الإنسان وإشاعة ثقافتها، ولا سيما عن طريق إسماع صوت جميع مكونات المجتمع، ونشر ثقافة الحرية والعدالة والمساواة والاحترام المتبادل والتفاهم. وذلك لكون وسائل الإعلام تعد المصدر الأكثر أهمية في استقاء المعلومات المتعلقة بواقع حقوق الإنسان من خلال التغطية الإخبارية والتحقيقات الصحفية، ومن خلال إثارة قضايا حقوقية.

وفي هذا السياق، تُشكل منظومة النهوض بحقوق الإنسان وبعض الفئات وترسيخها كثقافة، مرجعية أساسية لمدونة الصحافة والنشر، ومختلف النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بقطاع الإعلام والاتصال، لاسيما القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، كما تمّ تغييره وتتميمه، والقانون رقم 11.15 القاضي بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، فضلاً عن دفاتر تحمّلات الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري والتي يمكن تحديها كما الآتي، قبل فحص مقتضيات هذه الإجراءات التشريعية، كلٌّ على حدة:

أولا: حماية الحقوق والحريات الأساسية، جوهر إصلاح مدونة الصحافة والنشر

إن الإصلاح الذي شهده التشريع المرتبط بقطاع الصحافة والنشر، من خلال إصدار مدونةٍ للصحافة والنشر حديثة وعصرية، شكّلت المرجعيات التالية، الأركان التي تمّ عليها تثبيت المقتضيات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وترسيخ ثقافتها في الممارسة المهنية:

- تنزيل أحكام الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية، جوهر إصلاح مدونة الصحافة والنشر (الفصول 6 و22 و23 و27 و28)؛
- الالتزامات الدولية للمغرب وكذا التوصيات المقبولة من طرفه في إطار الآليات الأممية المرتبطة بحقوق الإنسان، لا سيما العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛

- الاجتهاد القضائي، التوجهات والمقتضيات القانونية الفضلى الخاصة بحرية الصحافة، الصادرة عن المحكمة الأوروبية؛
- ملاحظات وتوصيات الترويكا الأوروبية برسم الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لسنة 2012.
- النتائج المنبثقة عن الاستشارة التي أشرف عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛
- توصيات الكتاب الأبيض المنبثق عن الحوار الوطني " الإعلام والمجتمع "؛
- التوجهات الرئيسية للاجتهاد القضائي في مجال الجنح المرتبطة بالصحافة والنشر.

ثانياً: تحصين منظومة حقوق الإنسان أولوية الأولويات في دفاتر تحملات الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري

تنزيلاً للمقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق والحريات، التي نص عليها دستور2011، حرصت الوزارة على تضمين دفاتر تحملات الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري، التي تمّ إعدادها على أن تكون مبادئ حرية الفكر والتعبير وتكريس قيم الديمقراطية وسائر حقوق الإنسان في صدارة التزامات المتعهدين العموميين تجاه الجمهور.

ثالثاً: تعديل القانون المتعلق بالاتصال السمعي البصري لتقوية ضمانات إنصاف المرأة والأشخاص في وضعية إعاقة والجمهور الناشئ

فضلاً عن المقتضيات التي تضمّنها القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري (7 يناير 2005)، والذي تضمّن إجراءات تحضُر الإساءة إلى المرأة، فإن المستجدات التي أتى بها دستور سنة 2011 وما أثبته الممارسة من ضرورة لملاءمة التشريع المتعلق بالاتصال السمعي البصري مع التحولات التي يعرفها مجتمعنا، شكلت مرجعاً لتعديل القانون المذكور بموجب القانون رقم 83.13، لاسيما فيما يعد إشهار ممنوعاً.

واستكمالاً لمسار تحديث التشريع المتعلق بالاتصال السمعي البصري، بشكل عام، وتثمين جهود النساء العاملات في هذا القطاع والمرأة بشكلٍ عام، تضمن القانون رقم 96.14 مقتضيات جديدة تهم النهوض بثقافة المساواة بين الجنسين ومحاربة التمييز بسبب الجنس وإلزام متعهدي الاتصال السمعي البصري بالحرص على احترام مبدأ المناصفة في المشاركة في كل البرامج ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن قطاع الاتصال، ينظم بشكل دوري، بشراكة مع اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، دورات تكوينية لفائدة الصحافيين تهدف إلى التعريف والتحسيس بالقواعد الدولية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أثناء النزاعات المسلحة، وذلك من أجل تأهيلهم لتغطية المواضيع ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني، وفقاً لمبادئ المهنة وأخلاقياتها.

وفي إطار تدريب العاملين في مجال الإعلام والصحفيين في ميدان حقوق الإنسان يقدم المعهد العالي للإعلام والاتصال برنامجا تكوينيا لطلبة مسلكي الاجازة والماستر يتضمن مجموعة من المواد والتكوينات ذات الصلة بحقوق الانسان. تهدف برمجة هذه المواد والتكوينات تمكين الطالب الصحفي من نصيب مهم من رصيد معرفي قانوني رصين يؤطر مجالات العمل لمؤسسات وسائل الاعلام على اختلاف أنواعها. كما تتطلع الى تمتيعه بروافد ثقافة حقوق الانسان بهدف توعيته بها وتنويره كفرد وكمواطن من اجل احترام حقوقه وحقوق غيره من الافراد والمؤسسات والدفاع عنها ان اقتضى الحال ذلك.

وتتوزع هذه المواد على مسلكي الاجازة والماستر وتعالج محتويات قانونية من ضمنها مضامين دستور المملكة المغربية والنظام القضائي والإداري بالإضافة الى القوانين ذات الصلة المباشرة بالصحافة الورقية والالكترونية والاعلام السمعي البصري بوسائله المختلفة والمؤسسات الدستورية للتقنين في المجال الحقوقي والتقني والاجتماعي والاقتصادي.

وتشتمل المقررات الدراسية بالمعهد العالي للإعلام والاتصال على مجموعة من المواد من قبيل:

- مادة القانون الدستوري والمنظمات السياسية؛
- مادة حقوق الانسان والحريات العامة؛
- قانون الاعلام والاتصال بالمغرب؛
- اخلاقيات مهنة الصحافة.

تندرج مادة حقوق الانسان والحريات العامة ضمن المحاضرات الدراسية الأولى التي يتلقاها طلبة المعهد العالي للإعلام والاتصال ابتداء من السنة الجامعية الأولى، وقبل الاطلاع والتوقف عند ما نص عليه الدستور من حقوق واختصاصات وواجبات، تبرز هذه المادة بنوع من التفصيل فصوله وبنوده المرتبطة بحرية الفكر والرأي والإبداع والنشر والبحث العلمي والتقني (الفصل 25). وحق المواطنات والمواطنين في الحصول على المعلومات (الفصل 27)، وحرية الصحافة (الفصل 28). والاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات والانتماء النقابي والسياسي (الفصل 29)، والحق في التصويت وفي الترشح للانتخابات (الفصل 30).

وبموازاة مع مادة حقوق الانسان والحريات العامة، تقدم مادة أخلاقيات مهنة الصحافة نظرة عامة عن مسالة الأخلاقيات ولمحة واقعية عن ممارستها محليا ودوليا وتبحث النظرة العامة في مسألة أخلاقيات العمل الصحفي ومبادئه الأساسية مع منح اهتمام خاص لأهم مشاكل المهنة.

وفي معالجتها لأخلاقيات مهنة الصحافة محليا، يعرف هذا الدرس بظروف وحيثيات ميلاد ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة المغربية وكذلك ببنوده الأساسية والذي دخل حيز التنفيذ رسميا، بعد نشره في الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة بتاريخ 05 غشت 2019، طبقا لما ينص عليه القانون رقم 2013 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة.

من جهتها ، تتناول مواد المشهد الإعلامي المغربي وقانون الاعلام والاتصال ، المبرمجة لطلبة الأجازة وطلية الماستر ، مضامين القانون المتعلق بالصحافة والنشر في المغرب ، وتتوقف عند ما يقره قانون 2016 من ضمانات الحرية في ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة والالكترونية والعقوبات السالبة للحرية التي تم تعويضها بغرامات مالية ، ومن توضيحه لمسألة التحريض والتقييد الواضح لسلطة القاضي في إصدار الأحكام التي يمكن أن تؤدي إلى مصادرة الصحف واغتيالها ، كما تشير هذه المواد الى إنشاء مجلس وطني للصحافة الذي تعد من وظائفه تعزيز أخلاقيات المهنية ومعالجة الإشكالات بين السلطة التنفيذية والسلطة الرابعة.

وتفرز هذه المواد حيزا هاما لقانون الاتصال السمعي البصري 03-77، والظهير المؤسس للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بما يفترض أنه يؤسس لمرحلة جديدة قوامها التعددية السياسية، والفكرية وضمان الحق في الولوج للفضاء الإعلامي العمومي وتندرج الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري من بين هيئات الحكامة الجيدة والتقنين التي نص عليها دستور 2011 الذي خصص لها الفصل 165 بهدف أن تتولى السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري.

المواد الخاصة بسلك الإجازة

- المشهد الإعلامي بالمغرب؛
- مدخل لدراسة القانون والنظام القضائي والإداري؛
- حقوق الانسان والحريات العامة؛
- أخلاقيات مهنة الصحافة؛
- القانون الدستوري والمنظمات السياسية؛
- قانون الاعلام والاتصال بالمغرب (نفس العنوان المادتين مختلفتين من حيث المقاربة ومن حيث العمق بالنسبة للإجازة والماستر).

الأنشطة الموازية للمعهد في مجال حقوق الانسان

وموازاة مع الدروس والمحاضرات المبرمجة في المقررات السنوية لسلكي الاجازة والماستر المشار إليها أعلاه، ينظم المعهد العالي للإعلام والاتصال ندوات فكرية ولقاءات تحسيسية تعالج مضامين متنوعة من منظومة حقوق الانسان وفي هذا السياق وبشراكة مع مركز حقوق الناس المغربي، نظم المعهد العالي للإعلام والاتصال، في شهر فبراير 2020.

ندوة في موضوع "الاعلام الوطني وتطلعات الجمهور في ظل النقاش العمومي الراهن" أطرها أكاديميون من المعهد وأعضاء من مركز حقوق الناس.

كما احتضن المعهد لقاءا جهويا تحت يافطة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة وذلك في إطار تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة كما أنه تم تعيين أستاذين متعاونين ينتسبان إلى المعهد المذكور ضمن التركيبة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الانسان.

4. المنظومة الأمنية

4-1 الدرك الملكي

إن الدرك الملكي بصفته قوة عمومية مكلفة بالسهر على الأمن العمومي والمحافظة على النظام، وتنفيذ القوانين، يضع مسألة تثقيف عناصره في مجال حقوق الإنسان ضمن أولوياته، حيث يعتمد في هذا المجال مقاربة شمولية ترتكز على مجموعة من التدابير والإجراءات تهم ثلاث محاور أساسية:

- التكوين والتحسيس في مجال حقوق الإنسان
- المراقبة المستمرة لاحترام حقوق الإنسان من طرف عناصره
- التصدي للاختلالات وزجر التجاوزات في هذا المجال

فيما يخص المحور الأول المتعلق بتثقيف أفراده في هذا المجال، تعمل الإدارة على:

أولا: التكوين الأساسي والتكوين المستمر في مجال حقوق الإنسان

في هذا المجال يتم نهج استراتيجية مندمجة مبنية على إرساء مقاربة حقوق الإنسان في جميع برامج التكوين والتكوين المستمر للدركين.

ومن أجل ذلك، تم تخصيص حيز زمني مهم لتلقين مبادئ حقوق الإنسان في كل المدارس ومراكز التكوين لفائدة موظفي الدرك الملكي بمختلف رتبهم، مع تذكيرهم بواجباتهم، وكذا احترام المساطر القانونية في جميع المهام التي يقومون بها ومراعاة قواعد سلوك وأخلاقيات المهنة.
كما يعمل الدرك الملكي ايضا على تقوية ثقافة حقوق الإنسان المستوحاة من النصوص الوطنية (الدستور، القانون الجنائي، قانون المسطرة الجنائية، إلخ)، والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب ذات الصلة.

علاوة على ذلك، عزز تكوين افراده بانفتاحه على محيطه الخارجي في مجال التكوين وتبادل الخبرات والتجارب في مواضيع متنوعة تهم على الخصوص النهوض بثقافة حقوق الإنسان، والحكامة الأمنية مع مختلف الهيئات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان خصوصا تلك المتخصصة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والهيأة الوطنية للوقاية من الرشوة، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، الخ؛

والقطاعات الوزارية المعنية بهذا الموضوع كوزارة الداخلية، ووزارة العدل، والوزارة المكلفة بإصلاح الادارة والوظيفة العمومية،... الخ.

ثانيا: نشر النصوص القانونية والاتفاقيات المتعلقة بمجال حقوق الإنسان

يعمل جهاز الدرك الملكي على نشر الوثائق المرجعية على مستوى مختلف وحداته المتعلقة بالحقوق الأساسية للأشخاص لتعزيز احترام حقوق الإنسان خلال مزاولة مختلف المهام المنوطة بأطره.
كما قام بإعداد وثائق مؤطرة للتدابير السالبة للحرية، طبقا لمقتضيات دستور المملكة والقانون الجنائي، وقانون المسطرة الجنائية من أجل تمكين الدركيين من احترام التدابير القانونية المتعلقة بإجراءات التوقيف والتفتيش، والحراسة النظرية، والاحتفاظ بالأحداث.

وفي نفس السياق، تم إنجاز ونشر مجموعة من الدلائل والمذكرات تتضمن المراجع القانونية المتعلقة بإنجاز مختلف المساطر في إطار الاحترام التام للقانون ومبادئ حقوق الإنسان، نذكر منها:

ميثاق الأخلاقيات والسلوك: الذي يذكر الدركيين بواجباتهم والتزاماتهم طبقا للمقتضيات القانونية، كما يركز في فصوله الثاني والثالث والرابع على احترام كرامة كل إنسان وسلامته الجسدية وتجنب كل أشكال التمييز؛
البطاقة الفردية الخاصة بتصرفات الدركي: والتي تكون بحوزة كل دركي بصفة مستمرة وهي تحدد الطريقة السليمة والقانونية التي يجب على الدركي التحلي بها اثناء مزاولة مهامه؛

دليل قائد المركز: الذي يهدف إلى تحسيس قائد المركز بالمهام الموكلة إليه، كما يذكره بمبادئ واخلاقيات المهنة واحترام حقوق الإنسان، وكذا الصفات التي يجب أن يتحلى بها في علاقته مع المواطنين ومختلف السلطات؛

الدليل الخاص بالمعايير المعمول بها في التكفل بالنساء ضحايا العنف: الذي يحدد الممارسات السليمة التي يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يعتمد عليها أثناء معالجة ملفات العنف ضد النساء؛
الدليل الخاص بالمعايير المعمول بها في التكفل بالأطفال ضحايا العنف: الذي يتضمن التوجيهات والممارسات التي يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يتبعها خلال استقبال الأطفال المعنفين وعند معالجة الملفات الخاصة بهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تذكير المرؤوسين باستمرار على احترام الواجبات وقواعد السلوك، خلال عمليات المراقبة والتفتيش من طرف الرؤساء المباشرين وفرق المصلحة المركزية للتفتيش والمراقبة، وكذا خلال حصص التكوين المبرمجة على مستوى جميع مراكز الدرك الملكي.

ثالثا: تقوية التدابير اللازمة لحماية حقوق المرأة والطفل

انسجاما مع السياسة الوطنية في مجال حماية حقوق المرأة والطفل، فقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير تهم بالخصوص الجانب التكويني والتحسيسي، وتتلخص فيما يلي:

- إدماج حقوق المرأة بمختلف التكوينات الأساسية والتكوين المستمر؛
- إعداد برامج في التكوين تهم احترام حقوق الطفل؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة ضباط الشرطة القضائية المكلفين بالأحداث إعمالا المقتضيات الفصلين 16 و19 من قانون المسطرة الجنائية؛
- نشر دليل خاص بالقواعد المتعلقة بالممارسات الفضلى التي يتعين على ضابط الشرطة القضائية مراعاتها خلال المقابلة التي يجريها مع المراة المعنفة؛
- المشاركة في إعداد وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة؛
- نشر مذكرات توضيحية حول تعديلات قانون المسطرة الجنائية والاحتفاظ بالقاصرين.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن قيادة المؤسسة تسهر باستمرار على تعزيز احترام حقوق الإنسان، بالتحيين المتواصل لبرامج التكوين في هذا المجال واغنائها بالمستجدات والممارسات الفضلى. كما أنها تولي أهمية قصوى لتوفير المرافق الضرورية والملائمة لشروط استقبال المرتفقين، أو تلك الخاصة بالحراسة النظرية أو الاحتفاظ بالأحداث، طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها في مجال احترام حقوق الإنسان.

4_2 الإدارة العامة للسجون واعادة الادماج

في إطار حرصها على تفعيل المقتضيات الدستورية وتنفيذ الالتزامات الدولية لبلادنا في مجال تكريس ثقافة حقوق الانسان، تعمل المندوبية العامة على اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بتكريس المقاربة الحقوقية داخل الوسط السجني عبر تفعيل مجموعة من البرامج وتنفيذ عدة إجراءات على مستويات مختلفة:

تعزيز قدرات الموظفين في مجال حقوق الانسان

تعمل المندوبية العامة على ترسيخ ثقافة حقوق الانسان في صفوف الموظفين وذلك من خلال آلية التكوين والتحسيس باعتماد الاجراءات الاتية:

- إدراج مصوغات خاصة بحقوق الانسان في جميع الدورات التكوينية سواء المتعلقة بالتكوين الأساسي أو التكوين المستمر؛
- تنظيم اللقاءات والايام الدراسية بشراكة مع هيآت حقوق الانسان الوطنية والدولية؛
- تنظيم دورات تكوينية متخصصة حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان وبعض فعاليات المجتمع المدني بتأطير من خبراء وطنيين ودوليين؛

• تعميم دورية على جميع المؤسسات السجنية تحث الموظفين على مناهضة كافة أشكال التعذيب وضرورة التقيد بالضوابط والمساطر القانونية؛
• اتخاذ الاجراءات التأديبية اللازمة في حق كل موظف ثبت ارتكابه مخالفات في هذا المجال، وعند الاقتضاء إحالته على القضاء.

تحيين القوانين المنظمة لقطاع السجون

تولي المندوبية العامة أهمية قصوى للقوانين المنظمة من أجل مسايرة التقدم الحاصل على المستويين التشريعي والتنظيمي من خلال:
• إعداد مسودة تعديل القانون المنظم للسجون من أجل مواكبة المستجدات والتطورات التي عرفها المغرب خلال السنوات القليلة الأخيرة خاصة في مجال حقوق الإنسان والتزامه بالمواثيق الدولية ذات الصلة، لاسيما قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)؛
• إشراك فعاليات حكومية وغير حكومية وكذا منظمات دولية أبرزها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي كشريك أساسي في هذا الورش؛
• تضمين المسودة أهم المجالات التي تقرر إدراجها أو تحيينها كتكريس مقاربة النوع ودعم الحقوق الأساسية لفائدة السجناء خاصة بالنسبة للفئات الهشة؛
• تحديث آليات تدبير المؤسسات السجنية عبر تبني مبادئ الحكامة الجيدة؛
• تعزيز الضمانات الكفيلة بتمكين السجناء من حقوقهم من خلال إعادة النظر في المساطر ذات الصلة؛
• تجسيد المقاربة التشاركية في تدبير قطاع السجون مع الفعاليات المؤسساتية والمجتمع المدني؛
• إصدار مدونة السلوك والواجبات المهنية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج والتي تعتبر بمثابة قانون داخلي يؤطر سلوك الموظفين وينظم العلاقات المهنية فيما بينهم من جهة، ويرسم قواعد حسن السلوك اتجاه السجناء والمرتفقين من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أن بنود هذه المدونة مستوحاة في مجملها من قواعد نيلسون مانديلا والاتفاقيات الدولية والمقتضيات الدستورية والقوانين الوطنية.

4_3 الأمن الوطني

تولي المديرية العامة للأمن الوطني أهمية بالغة لموضوع التثقيف في مجال حقوق الانسان، حيث وضعت برنامجا متكاملا للتكوين في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يتضمن دورات وأنشطة للتكوين والتحسيس والتواصل بشأن القضايا الراهنة والمستجدة في هذا المجال، كما نظمت دورة تكوينية للمكونين، استفاد منها المسؤولون الأمنيون العاملون بالأقاليم الجنوبية للمملكة، تضمنت 346 يوما دراسيا و29 دورة تكوينية لفائدة موظفي الشرطة العاملين بهذه الأقاليم.

في نفس السياق، نظمت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2015، وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا في مركز النخيل للدراسات وحقوق الإنسان، إحدى عشرة دورة تكوينية في مجال حقوق الإنسان، استفاد منها ما مجموعه 487 موظف شرطة تابع لولاية أمن العيون، نظمتها المديرية العامة للأمن الوطني.

وفي سنة 2016، قامت المديرية العامة في مجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لمنتسبيها بما يلي:

- تنظيم 37 دورة تكوينية حول موضوع "حقوق الإنسان واحترام الحريات" بمقر مديرية الشرطة القضائية لفائدة موظفي المصالح اللاممركزة التابعة لهذه المديرية، خاصة رؤساء المصالح الولائية للشرطة القضائية، وأطر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، ورؤساء فرق الشرطة القضائية وخلايا استقبال النساء ضحايا العنف، والفرق المكلفة بالأحداث وفرق مكافحة المخدرات والفرق الاقتصادية والمالية وكذا موظفو التشخيص القضائي ومسرح الجريمة وذلك خلال الفترة الممتدة من 26 مارس الى 28 غشت 2016؛
- تنشيط 24 دورة تكوينية حول موضوع "حقوق الإنسان وقواعد السلوك وأخلاقيات موظفي الشرطة" لفائدة 475 ضابط شرطة قضائية يعملون بولاية أمن فاس وذلك خلال الفترة الممتدة من 23 أبريل إلى غاية 16 يوليوز 2016؛
- إعداد وثيقة مرجعية تحت عنوان "مصوغة التدريب في مجال الأمن وحقوق الإنسان" كدليل استرشادي للتكوين في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

كما نظم يوم دراسي خصص التحديث وحدة التكوين الأساسي والمستمر حول "حقوق الإنسان والأمن" لفائدة موظفي الأمن الوطني الجدد بمختلف رتبهم، حيث يهدف تحديث هذه الوحدة إلى ما يلي:

- نشر وتعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان بين موظفي الشرطة؛
- تحقيق التوازن بين تأمين سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات واحترام الحقوق والحريات؛
- ترسيخ مبدأ احترام الضمانات القانونية في الممارسة الشرطية.

كما تم خلال شهر فبراير 2017، تنظيم دورتين لتكوين المكونين لفائدة 60 إطار من بينهم 10 أساتذة من المعهد الملكي للشرطة، و12 إطار من وحدات حفظ النظام و38 نقطة ارتكاز تم تعيينهم على مستوى القيادات الأمنية بغية ضمان التكوين المستمر لموظفي الشرطة العاملين بالمصالح اللاممركزة.
أما بخصوص التكوين المستمر في مجال التدبير الديمقراطي للحشود، فقد تم تنظيم العديد من الدورات التكوينية، استفاد منها ما يربو عن 900 إطار وعنصر من المنتمين إلى مختلف وحدات حفظ النظام، وذلك بهدف ترسيخ قواعد الإستعمال المناسب للقوة وأقصى درجات ضبط النفس خلال التدخلات المتعلقة بحفظ النظام.
وبالموازاة مع برامج التكوين المستمر، تم اتخاذ إجراءات مكثفة من أجل تحسيس موظفي المديرية العامة للأمن الوطني عبر دوريات ومذكرات مديرية تؤكد على التطبيق الصارم للقانون، خاصة فيما

يتعلق باحترام حقوق وكرامة المواطنين، حيث شملت هذه التوجيهات المديرية على وجه الخصوص ما يلي:

- تذكير الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بضرورة تفعيل مقتضيات المادة 66 من قانون المسطرة الجنائية، فيما يتعلق بإشعار الشخص الموضوع تحت الحراسة النظرية بشكل فوري وواضح بأسباب إلقاء القبض عليه، وحقه في التزام الصمت، وحقه في أن يستعين بمحام له في إطار المساعدة القضائية، بالإضافة إلى ضرورة إشعار العائلة أو التمثيليات الدبلوماسية أو القنصليات بالنسبة للأجانب؛
- تحسيس الموظفين بصفة دورية بضرورة تحسين طريقة التعامل واستقبال المواطنين، مع تجنب أي تصرف يمكن أن يصنف تعذيبا جسديا أو نفسيا أو سوء معاملة؛
- التذكير بضرورة توفر أماكن الوضع تحت الحراسة النظرية على كافة الشروط الصحية من نظافة وتهوية وإنارة وأغطية كافية ونظيفة، وبصفة عامة كل الشروط التي تحفظ للشخص الموضوع تحت الحراسة النظرية كرامته وإنسانيته؛
- الحرص على عدم الاحتفاظ بأي معتقل خارج الغرف الأمنية الخاضعة لمراقبة النيابة العامة الحرص على وضع القاصرين تحت الملاحظة في الفضاءات المخصصة لهذه الفئة مع الفصل بين الجنسين؛
- تعميم قاعات لزيارة المحامين في جميع المراكز التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني؛
- الحرص على تواجد شرطي من العنصر النسوي في الغرف الأمنية.

وفي 2017، تم تنظيم أيام دراسية تحسيسية وتواصلية عالية المستوى بشراكة مع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان ووزارة الداخلية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وباقي القطاعات الحكومية المعنية، إضافة إلى نظرائهم من المصالح الأمنية (المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الملكي، المديرية العامة للدراسات والمستندات، القوات المساعدة، الوقاية المدنية، المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج) وكذا ممثلو وزارة الصحة (الطب الشرعي والشبيبة والرياضة "قطاع مؤسسات رعاية الطفولة"). وقد شارك في هذه اللقاءات التحسيسية التواصلية أزيد من 300 إطار من القطاعات المشار إليها أعلاه.

وفي الفترة الممتدة من 17 إلى 21 فبراير 2020، تم تنظيم أسبوع تحسيسي خصص لمعالجة موضوعين ذي صلة بمجال حقوق الإنسان يتعلقان ب "محاربة الاتجار بالبشر" و"الاتجار غير المشروع بالمهاجرين"، وذلك بالمعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة، لفائدة 400 إطار أمني، يمثلون رؤساء مصالح وفرق الشرطة القضائية والاستعلامات العامة، إلى جانب رؤساء فرق الشرطة المتخصصة في معالجة قضايا الهجرة والأطفال والأخلاق العامة والأماكن العامة والمكلفين بمراقبة بالنقط الحدودية للمملكة، وذلك من أجل تقوية وتنمية قدرات وكفاءات هؤلاء الأطر الأمنية أثناء التعاطي مع القضايا المتصلة بالموضوع المشار إليها أعلاه، وكذا بسط تقنيات البحث الجنائي ذي الصلة، عن طريق الاشتغال على بعض

القضايا المعالجة سلفا من قبل مصالح المديرية العامة للأمن الوطني في هذا الخصوص.

وفي إطار التعاون المشترك القائم بين المديرية العامة للأمن الوطني ومكتب الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب، تم تنظيم مجموعة من دورات التكوين والمتمثلة في:

- تكوين المكونين في ميدان "الاندراكوجيا" بالمعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة لفائدة 30 إطار أمني، غالبيتهم يشغلون رؤساء خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف المعتمدة لدى المديرية العامة للأمن الوطني، وبمشاركة أعضاء الخلية المركزية للنساء ضحايا العنف المحدثة لدى هذه المديرية العامة بموجب القانون رقم 103.13، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 13 مارس 2019 ومن تأطير خبير علم النفس المعتمد من قبل مكتب الأمم المتحدة المكلف بقضايا المرأة بالمغرب
- تنظيم دورة تكوينية حول موضوع "الممارسات الفضلى المعتمدة دوليا بشان التكفل بالنساء ضحايا العنف" بالمعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة لفائدة 30 إطار أمني مكلفين بتدبير خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف، وبمشاركة أعضاء الخلية المركزية للنساء ضحايا العنف المحدثة لدى هذه المديرية العامة بموجب القانون رقم 103.13، وذلك من 23 دجنبر 2019 إلى 03 يناير 2020، من تأطير خبير دولي في هذا المجال؛
- تنظيم يوم تحسيسي بشأن موضوع "التنسيق بين قطاعي من اجل التكفل بالنساء ضحايا العنف" بتعاون مع المكتب الأممي المذكور ولفائدة 160 إطار أمني وذلك بالمعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة بتاريخ 26 شتنبر 2019؛
- تنظيم أنشطة تحسيسية لفائدة 186 موظف شرطة (رؤساء دوائر والمكلفين بالاستقبال، ورؤساء الخلايا) العاملين بولاية أمن الدار البيضاء حول المهام الجديدة الموكلة لخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف، وذلك خلال الفترة الممتدة من 14 أكتوبر إلى 11 نونبر 2019؛
- تنظيم انشطة تحسيسية لفائدة 40 موظف شرطة (رؤساء دوائر والمكلفين بالاستقبال، ورؤساء الخلايا) العاملين بولاية أمن طنجة حول المهام الجديدة الموكلة لخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف، وذلك من 27 إلى 31 يناير 2020.

وفي نفس الإطار تم تأجيل مجموعة من الأنشطة كانت مبرمجة إلى ما بعد رفع الحجر الصحي والمتمثلة في:

- تنظيم الدورة الثانية من تكوين المكونين في ميدان "الاندراكوجيا" بالمعهد الملكي للشرطة الفائدة 30 موظف شرطة من رؤساء خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف واعضاء الخلية المركزية للنساء ضحايا العنف، من تأطير خبير علم النفس المعتمد من قبل مكتب الأمم المتحدة المكلف بقضايا المرأة بالمغرب.
- برمجة ثلاث دورات تحسيسية بالمعهد الملكي للشرطة لفائدة 80 مسؤول عن المصالح الخارجية التابعة لهذه المديرية العامة حول مهام وتنظيم وعمل الفاعلين الجدد في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف؛

5. الأوقاف والشؤون الإسلامية

5_1 . التعليم العتيق:

اتخذت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تدابير استهدفت إدماج التربية على حقوق الإنسان في بناء النموذج البيداغوجي بالتعليم العتيق من خلال إقرار برامج دراسية، وتنظيم دورات تكوينية، وإنجاز أنشطة تربوية وعلمية وثقافية، تتمثل أساسا في التالي:

- مراجعة برامج ومناهج ومقررات تدريس العلوم الشرعية بالتعليم المدرسي والجامعي العتيق، وفق المقاصد الكبرى المؤطرة للمنهاج الدراسي، ومنها المقصد الحقوقي؛
- تأليف (34) كتابا مدرسيا في مواد العلوم الشرعية بالتعليم المدرسي العتيق، وفق مقاربة تربوية، تروم تعزيز التربية على حقوق الإنسان، وإدماجها في محتوى أنشطة الكتب المؤلفة؛
- التأكيد على مفهوم المساواة بين الجنسين في المناسبات الوطنية والعالمية من خلال الأنشطة التربوية (الندوات والمحاضرات، واللقاءات العلمية المتخصصة...) في إطار مقاربة النوع، وبهدف استثمار مفهوم المساواة في نبذ العنف ضد المرأة؛
- اعتماد كتب مدرسية مصادق عليها من طرف وزارة التربية الوطنية تعزز قيم المواطنة وثقافة حقوق الإنسان في برامج التعليم العتيق؛
- إعداد وثيقة تربوية مؤطرة للتربية على القيم والثوابت الدينية في بناء منهاج مواد العلوم الشرعية بالتعليم المدرسي العتيق، بشكل يراعي المبادئ والقيم الحقوقية في بناء المعارف المدرسية بهذا النوع من التعليم؛
- ملاءمة برامج التكوين المستمر بمؤسسات التعليم العتيق مع أهم المستجدات التي تعرفها منظومة التربية والتكوين ببلادنا، في شقها المرتبط بإدماج التربية على القيم وثقافة حقوق الإنسان، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية وطنية وجهوية لفائدة المدرسين والمنشطين التربويين في كل من وحدات التكوين المتعلقة بعلوم التربية وحقوق الإنسان (حقوق الطفل...) والتربية على القيم ...؛
- تنفيذ برامج سنوية للتنشيط التربوي لفائدة تلاميذ التعليم المدرسي العتيق في مجال التربية الحقوقية بمختلف أبعادها الدينية والإنسانية والصحية والبيئية والثقافية والرياضية، تروم ترسيخ التربية على القيم لدى المتعلمين، وتنمية حس المواطنة لديهم، والوعي بثقافة حقوق الإنسان وقواعد العيش المشترك؛
- إعداد مشروع كتاب حول التنشيط التربوي والتربية على القيم بمؤسسات التعليم العتيق يتضمن المحاور الأساسية التالية:

  - دور التنشيط التربوي بمؤسسات التعليم العتيق في تعزيز القيم الإنسانية والثوابت الدينية والوطنية للمملكة؛
  - مجالات إدماج التربية على القيم من خلال برامج التنشيط التربوي بالمدارس العتيقة.

وعلاوة على ما سبق قامت الوزارة ب:

- ترسيخ ثقافة الصحة المدرسية (الحق في الصحة) بمؤسسات التعليم العتيق؛
- إقرار أنشطة للتربية الصحية ضمن منهاج التعليم الأولي العتيق؛
- تنظيم دورات تكوينية وطنية في مجال الصحة المدرسية بالتعليم العتيق لفائدة المنشطين التربويين وبعض أطر الإدارة التربوية بمؤسسات هذا التعليم باعتبار هذا المجال حقا من حقوق الإنسان.

2_5 . برنامج تكوين الأئمة المرشدين والمرشدات:

قامت الوزارة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، بتنفيذ برنامج لتكوين أئمة مرشدين ومرشدات دينيين، يعملون على نشر الثقافة الدينية في المجتمع، بهدف تدعيم مسلسل الإصلاح الديني وحمايته من التطرف.

وعرف هذا البرنامج تطورا هاما يتمثل في إحداث معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات بموجب ظهير شريف رقم 1.14.103 صادر في 20 من رجب 1435 (20 ماي 2014) (ج.ر عدد 6268 الصادر في 26 يونيو 2014).

ويتضمن نظام الدراسات بهذا المعهد موادا لها صلة بالمؤسسات الدولية وحقوق الانسان حددها قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 004.15 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) بتحديد مدة التكوين الأساسي ونظام الدراسات والامتحانات بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات.

ويستفيد من التكوين فيه، بالإضافة إلى المغاربة، أجانب ولاسيما من إفريقيا. كما يتم تنظيم دورات تكوينية لفائدة 2657 إماما مرشدا ومرشدة من العاملين بمختلف جهات المملكة حول مواضيع تعزز ثقافة حقوق الإنسان بشراكة وتعاون مع كلية علوم التربية وخبراء في المجال.

ويعتبر برنامج تكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، من وجهة نظر الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية، "تجربة وممارسة فضلى" كما "تشكل هذه المبادرة خطوة أولى نحو ضمان تكافؤ الفرص للنساء ليرشدن الأخريين ويفسرن المواضيع الدينية لهن. كما تخلق للمرأة حيزا اجتماعيا وثقافيا هاما لتقاسم تجاربهن وتعزيز مشاركتهن في الحياة الثقافية للمجتمعات المحلية" (الفقرة 65 من تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية (A/HRC/20/26/Add.2).

5_3 . الأنشطة ثقافية:

تتوفر الوزارة على خمس مراكز للتوثيق والأنشطة الثقافية بمختلف جهات المملكة (الدار البيضاء، مراكش، طنجة، مكناس ووجدة)، تشتمل على مكتبات تضم حوالي 126.000 من أوعية المعلومات في مختلف الحقول المعرفية، تعزز بجميع الاصدارات المستجدة على الساحة الثقافية والعلمية والحقوقية، وهي متاحة بالمجان لكافة الرواد من الشرائح الاجتماعية والثقافية والعمرية والجنسية.

كما تتوفر هذه المراكز على فضاءات ومكتبات للأطفال، وقاعات للمعلوميات، وفضاءات التوثيق المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة سيما ضعاف حاستي البصر والسمع، وكذا على القاعات السمعية-البصرية، والأروقة الفنية التي تحتضن معارض للصور واللوحات الفنية.
وتضم المراكز أيضا قاعات للندوات والمحاضرات مجهزة بأحدث الوسائل السمعية البصرية، تحتضن أنشطة علمية وثقافية وتوعوية مكثفة موجهة لكافة الشرائح الاجتماعية والثقافية والعمرية، منها ملتقيات سنوية لفائدة الأسرة والطفل.

وتهدف الوزارة من خلال هذه الفضاءات إلى المشاركة في تنمية المجتمع والرفع من مستوى الوعي لديه، في مجال حقوق الإنسان والموروث الثقافي الإسلامي، وإلى دعم التعبير عن الذات للأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى إدماجهم في الحياة الثقافية بشكل عام، والثقافة الإسلامية بشكل خاص، والرفع من مشاركتهم فيها بالاعتماد على مقاربة مبنية على حقوق الإنسان.

وتقوم هذه المراكز، في إطار برامجها السنوية للأنشطة، ببرمجة ندوات ومحاضرات وأنشطة في المجال، من أجل تعزيز تنمية ثقافة حقوق الإنسان.

5_4 . الإعلام:

اعتبارا لما للإعلام من دور في التوعية بمفاهيم حقوق الإنسان، تقوم الوزارة بالتنسيق مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية وقناة محمد السادس للقرآن الكريم بنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بما يتماشى مع مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، عبر برامج وندوات وحوارات ولقاءات تلفزيه وإذاعية، مبينة في الجدول التالي:

البرنامج	الحقوق التي يتناولها	الجهة المنفذة	عدد الحلقات من 2015 إلى 2019	مدة البرنامج
البرنامج الإذاعي "ومضات على الطريق"	يتناول البرنامج في بعض حلقاته الحقوق المشروعة التي أقرها الإسلام لكل إنسان.	الإذاعة الوطنية	400 حلقة	13 دقيقة
البرنامج الإذاعي "آفاق إسلامية"	يتناول البرنامج في بعض حلقاته الحقوق التي أكرم الله بها الإنسان من زوايا متعددة.	الإذاعة الوطنية	200 حلقة	26 دقيقة
البرنامج الإذاعي "من هدي الإسلام"	سؤال وجواب عن حق الإنسان على أخيه الإنسان.	الإذاعة الوطنية	200 حلقة	13 دقيقة
ندوات وحوارات تسجل على هامش الدروس الحسنية	يتناول البعض منها بالحوار الكرامة الإنسانية باعتبارها المدخل الأساسي للحديث عن حقوق الإنسان في الإسلام	قناة محمد السادس للقرآن الكريم	52 حلقة	بين 26 و52 دقيقة

5_5 . برنامج محو الأمية بالمساجد وبواسطة التلفاز والأنترنيت :

تنفيذا للتعليمات المولوية السامية لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله بمناسبة الذكرى 47 لثورة الملك والشعب 20 غشت 2000 القاضية بإحياء دور المساجد وبعث رسالتها في تأطير المواطنات والمواطنين، وعملا بأحكام الظهير الشريف رقم 1.14.101 الصادر في 20 رجب 1435 الموافق ل 20 ماي 2014 في شأن وضع برنامج لمحو الأمية بالمساجد، تشرف هذه الوزارة على برنامج محو الأمية بالمساجد.

واستفاد من البرنامج 3.328.751 شخصا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 حتى سنة 2019. ويشكل هذا العدد حوالي 35% من الجهود الوطنية المبذولة للقضاء على آفة الأمية. وقد بلغت نسبة المستفيدين من البرنامج في العالم القروي 40.2%. وبلغت نسبة النساء المستفيدات منه 84%.

ولقد أدمجت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دروسا تعليمية تثقيفية في مجال حقوق الإنسان في منهاجها التربوي المعتمد ببرنامج محو الأمية بالمساجد وبواسطة التلفاز والإنترنيت.

وتستهدف الوزارة من هذا الجهد تمكين المستفيدين من البرنامج من التعلمات الأساسية التي تؤهلهم إلى النهوض بالواجبات وممارسة الحقوق في إطار المواطنة الحقة، وفي احترام تام لمقومات الهوية والثوابت المغربية.

كما تنظم لقاءات دراسية وتكوينية في هذا الموضوع لفائدة أطر البرنامج بما يجعلهم قادرين على تأطير المستفيدين، وجعلها ثقافة وسلوكا في حياتهم ومعيشهم اليومي، وذلك وفق الآتي:

برنامج محو الأمية بالمساجد وبواسطة التلفاز والإنترنيت

حقوق الإنسان في العدة التربوية

المجال	الموضوع	نوع الحقوق	المرجعيات القانونية المعتمدة لاختيار الدروس
حقوق عامة	حقوق الإنسان	عامة	– المرجعيات السامية: الخطب والرسائل الملكية السامية المتعلقة بحقوق الإنسان. – المرجعيات الوطنية التي تنص على حقوق الإنسان: (الدستور المغربي2011 . القوانين والتشريعات الوطنية). – المرجعيات الدولية: المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
	الحقوق والواجبات		
	الدستور		
	وطني المغرب		
	حب الوطن		
الحقوق المدنية	مناهضة التمييز والعنف	الحق في المساواة وعدم التمييز	– الدستور المغربي 2011. –الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. – الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. –العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. – القانون الجنائي.
	نبذ أشكال التمييز العنصري		
	الحق في السلامة الجسدية والمعنوية	الحق في الأمن والسلامة الشخصية	– الدستور المغربي 2011. –لإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
	الوقاية من حوادث السير		
	مدونة السير		– العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
	علامات المرور		
	مدونة الأسرة	الحقوق الأسرية	–الدستور المغربي 2011. –العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. –اتفاقية حقوق الطفل. – مدونة الأسرة.
	الحقوق والواجبات الأسرية		
	الحضانة		
	الرضاعة الطبيعية		

	السلطة القضائية	حق التقاضي والمساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية والحق في المحاكمة العادلة	– الدستور المغربي (الباب السابع). –القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة. –القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية. –القانون المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة. –الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. –العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. –مبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي. – المسطرة الجنائية. –المسطرة المدنية.
الحقوق السياسية	الحريات العامة	حرية الاجتماع وحرية التجمع السلمي	–الدستور المغربي2011. – العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. – قانون الحريات العامة (الظهر الشريف رقم 1.58.377 بشأن التجمعات العمومية كما وقع تغييرة وتتميمه).
	الحرية الفردية		
	وثائقي الإدارية	حق التمتع بالشخصية القانونية	–الدستور المغربي 2011 – العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
	الهجرة واللجوء	حق اللجوء السياسي وحماية الأقليات	– الدستور المغربي 2011. –الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. –العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. – اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين.
	البرلمان والحكومة	الحق في الممارسة السياسية	– الدستور المغربي 2011. –العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. –النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان. –القانون التنظيمي المتعلق بالحكومة بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها. – قرارات القضاء الدستوري.
حقوق اجتماعية	التغطية الصحية	الحق في الصحة والرعاية الصحية	–الدستور المغربي 2011 – العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. –القانون رقم 2.94.201 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.
	المخاطر التي تهدد الصحة		
	الأوبئة		
			–اللوائح الصحية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية –مرسوم قانون الطوارئ الصحية
	التواصل الأسري	حماية الأسرة والأمومة والطفولة	– العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. –اتفاقية حقوق الطفل
	التعاون الأسري		
	الحماية الاجتماعية	الحق في الضمان الاجتماعي	–الدستور المغربي 2011 – العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الحقوق الثقافية	المكتبة العمومية	الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بالفنون	–الدستور المغربي 2011 –العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
	الحاسوب / الإنترنيت		
	التربية البدنية		
	المديح والسماع		
	أتعلم مدى الحياة	الحق في التربية والتعليم	– الدستور المغربي 2011 – العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. –القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي –الاتفاقيات الصادرة عن منظمة اليونسكو
	الحق في التعليم		
	التعلم الذاتي والتكوين مدى الحياة		
الحقوق الاقتصادية	تحسين الوضع المالي	الحق في المبادرات الخاصة	–الدستور المغربي 2011 –العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
	إعداد المشروع		
	التعاونية		
	المقاولات الصغرى		
	المحافظة العقارية	حق الملكية	– الدستور المغربي 2011 – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
	حماية حقوق المستهلك	الحق في الحماية الاقتصادية	– القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك
الحقوق التضامنية	حماية البيئة	حق الشعوب في بيئة سليمة ونظيفة	– الدستور المغربي 2011 –الاتفاقيات المتعلق بالقانون الدولي للبيئة البرية والبحرية والجوية –وثائق برنامج الأمم المتحدة للبيئة –الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان على حقوق الجيل الثالث "حقوق التضامن".
	تدبير النفايات		
	تلوث الماء		
	الغطاء النباتي		
	المحافظة على التربة		
	التلوث وسبل الوقاية منه		
	نظافة الشاطئ		
	يوم الأرض		
	التغيرات المناخية		
	التنوع الطبيعي		– الظهير الشريف رقم 1-06-153 الصادر في 22 نونبر 2006 – القانون رقم 00.28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها – القانون الإطار رقم 12.99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة

	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	حق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة	– الدستور المغربي 2011 – القانون الإطار رقم 12.99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة. –أهداف التنمية المستدامة
	مؤسسة محمد الخامس للتضامن		
	تنمية جماعي		
	تخليق الحياة العامة		
	حماية المرافق العمومية		
	التضامن الاجتماعي		
	محو الأمية والتنمية		
	نحو شراكة وطنية من أجل القضاء على آفة الأمية		
	المغرب في الأسرة الإفريقية		
	المرأة والتنمية		
	حماية الموارد المائية	الحق في الثروات والموارد الطبيعية	– الدستور المغربي 2011 – العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
	الماء أساس الحياة		
	الثروة البحرية		
	الطاقات المتجددة		
	التسامح والانفتاح	الحق في السلام والأمن	– تصدير الدستور المغربي 2011 – إعلان مبادئ بشأن التسامح الصادر عن المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو سنة 1995 –الميثاق الناشئ لمنظمة الأمم المتحدة بحق الشعوب في السلام. –القانون الجنائي
الحقوق الفئوية	مناهضة التمييز والعنف ضد المرأة	حقوق المرأة	–الدستور المغربي 2011 – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. – العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. – العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. – اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
	مقاربة النوع الاجتماعي		
	صحة المرأة (التغذية والرياضة)		
	تمدرس الفتاة القروية		
	تعليم المرأة		– مدونة الشغل. – النظام الأساسي للوظيفة العمومية. – القانون الجنائي المغربي – قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. –القانون المتعلق بالهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز – الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" 1 و 2

حقوق الطفل	حقوق الأطفال	– الدستور المغربي 2011 – الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. –مدونة الأسرة –القانون الجنائي – الرسالة الملكية السامية الموجهة في الدورة العاشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل.
حماية الطفولة		
الطفل والحياة		
حماية الأطفال من أخطار الطريق		
ظاهرة تشغيل الأطفال		
مناهضة العنف في الوسط المدرسي		
إدماج نزلاء المؤسسات السجنية	حقوق السجناء	– الدستور المغربي 2011 –العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية –قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا) –قانون المسطرة الجنائية – القوانين المنظمة للسجون
مؤسسة الإصلاح والتهذيب		
النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة		– الدستور المغربي 2011 –الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري المعتمد سنة 2006، ومصادق عليه من طرف المغرب سنة 2009. – القانون رقم 07.92 المتعلق بالرغاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين. – القانون رقم 03.10 المتعلق بالولوجيات. – القانون رقم 2.94.201 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية. – قانون إطار 13/97 المتعلق بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بحقوقهم – قرار الوزير الأول رقم 3.130.00 الصادر سنة 2000، بتحديد قائمة المناصب الممكن إسنادها إلى الأشخاص في وضعية إعاقة بالأولوية بالنسب المئوية المحددة.. منشور الوزير الأول رقم 16/96 المتعلق بولوجيات الأشخاص في وضعية إعاقة.
حق المعاقين في الولوجيات		
أبطال في وضعية إعاقة		
رعاية المسنين	حقوق كبار السن	–الدستور المغربي 2011 –مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1991.
مؤسسة رعاية المسنين		–المؤتمر العالمي الأول للشيخوخة الذي عقد في فيينا عام 1982، الذي اعتمد توصيات أو خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة. – القانون رقم 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها

برنامج محو الأمية بالمساجد وبواسطة التلفاز والإنترنيت

التأهيل والتثقيف لفائدة مؤطري البرنامج في مجال حقوق الإنسان

العروض التكوينية	الدلائل والكراسات
- حقوق الإنسان - ندوة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "حقوق المرأة في العمل نموذجا" - دراسة قانونية لمهن التأطير الأندراغوجي في ضوء قانون الشغل - توظيف الثقافة الحقوقية في البرنامج: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - آثار إنهاء الرابطة الزوجية من خلال مدونة الأسرة - قراءة في مشروع قانون – إطار رقم 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.	- دليل التربية القانونية والحقوقية - دليلي في السلامة الطرقية وقانون السير - دليل التربية البيئية - دليل التغذية الصحية - دليل الوقاية والإسعافات الأولية - دليل أمراض العصر - دليل مقاربة النوع - مقاربة في التشخيص ـ التربية على القيم - دليلي المهني: تعاونيتي ومقاولتي - كراستي في التعلم التكنولوجي - دليل التعلم بطرائق برايل - دليل المكتبة المتخصصة بالبرنامج - دليل البرامج التعليمية الموجهة للأشخاص في وضعيات خاصة ووضعية إعاقة - دليل التأطير بالمؤسسات السجنية - وثيقة مرجعية في محو الأمية والتنمية المستدامة - دليل الثوابت المغربية ومقومات الهوية الوطنية

6. منظومة الوظيفة العمومية

6_1 قطاع العدل:

تعمل وزارة العدل في إطار مجهوداتها الرامية إلى زيادة الوعي لدى أطرها وكذا عموم المواطنين والمرتفقين على تنظيم مجموعة من الأنشطة غايتها التحسيس بأهمية حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتعد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، الإطار المرجعي في عمل الأطراف الحكومية على نشر هذه الثقافة وتعميم الوعي بها عبر مداخل التربية والتكوين والإعلام والنشر، وهو الإطار الذي تنخرط فيه وزارة العدل من خلال:

التكوين المستمر:

في إطار سياسة التكوين المستمر للسادة القضاة وأطر كتابة الضبط من أجل ترسيخ مقومات ثقافة حقوق الانسان في نفوسهم لترجمتها إلى مواقف وسلوكات عملية، قامت بها وزارة العدل بتنظيم مجموعة من الأنشطة:

- تنظيم أبواب مفتوحة بمقر الوزارة تضمنت العديد من المنشورات والمطويات المتعلقة بالتعريف بالمساطر القضائية ذات الصلة بحماية حقوق المرأة والطفل عموما (مساطر قضاء الأسرة، الحالة المدنية، صندوق التكافل العائلي...)؛
- تنظيم العديد من الندوات واللقاءات العلمية الهادفة إلى تعزيز النقاش العمومي فيما يخص قضايا حماية حقوق الإنسان بصفة عامة مع إعطاء الفئات الهشة كالمرأة والطفل الأولوية الضرورية وعملت وزارة العدل على تعزيز قدرات ممثليها داخل خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمحاكم من السادة المساعدات والمساعدين الاجتماعيين حول الخدمات النوعية التي يجب أن تقدم للمهاجرين وفق المهام الموكولة إليها حيث تم في هذا المجال تنظيم أيام دراسية بشراكة مع مكتب الأمم المتحدة للطفولة في إطار برنامج حماية حول موضوع دور المساعدين الاجتماعيين خصصت لتكوين المساعدين الاجتماعيين بمختلف محاكم المملكة.

وفي مجال مناهضة العنف ضد المرأة: تم عقد لقاءات دراسية ودورات تكوينية تم التطرق فيها إلى جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتم إعطاء قراءة مفصلة لقانون العنف ضد المرأة رقم 103.13 وأيضا فيما يتعلق بآليات التكفل بالنساء ضحايا العنف.

وفي مجال مناهضة التعذيب: ابرمت وزارة العدل شراكة مع المنظمة الدولية Dignity غايتها إعداد دليل حول مناهضة التعذيب وهو قيد الإعداد.

وفي مجال الهجرة: شاركت وزارة العدل في عدة لقاءات دراسية حول موضوع الهجرة، أهمها اللقاء الذي تم عقده بحضور ممثلين عن وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة

المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، والذي ترتب عنه عدة توصيات وطنية ودولية، تم تسجيلها ورفع تقارير بشأنها قصد الأخذ بها بمناسبة مراجعة القوانين ذات الصلة.
كما شارك أطر الوزارة في مجموعة من اللقاءات والدورات التكوينية في مجال حقوق الانسان سواء على الصعيد الوطني والدولي هذا ويهتم القطاع بمجال التوثيق والانتاجات ذات الصلة بالتحسيس والتكوين، حيث تم إعداد دليل إقليمي للدول العربية في مجال تدريب المعاهد العربية للقضاء في مجال حقوق الإنسان بتعاون مع معهد راوول ويلنبيرغ السويدي Raoul Wallenberg.

تقوية اعمال الشراكة في مجال التربية والتحسيس:

اتفاقية شراكة بين وزارة العدل والمعهد العربي لحقوق الإنسان ابريل 2019،

يلتزم الطرفان بمقتضى هذه الاتفاقية بتنظيم مؤتمرات وملتقيات إقليمية ودولية حول المواضيع ذات الراهنية في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان ومنظومة العدالة، وإعداد تصور ومنهجية عمل في مجال ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان. كما تنص الاتفاقية على تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين وفعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام قصد تعزيز معارفهم ومداركهم في مجال حقوق الإنسان، وقيمها في علاقتها بمنظومة العدالة مثل المواضيع المتعلقة بضمانات المحاكمة العادلة وجهود مناهضة التعذيب والاتجار بالبشر والعنف ضد النساء، بالإضافة إلى حماية الفئات الخاصة لاسيما الطفل والمرأة والسجين والأشخاص ذوي الإعاقة.
وفي نفس الإطار التزم الطرفان بحكم هذه الاتفاقية على إصدار دلائل مرجعية وتدريبية حول المواضيع ذات الصلة المنظومة العدالة والحريات وحقوق الإنسان وانجاز بحوث ودراسات بشأنها

برنامج التعاون مع مملكة الدنمارك:

في إطار تنفيذ البرنامج في مرحلته الثانية والممتدة من سنة 2016 الى 2020 تم:

- تنظيم مؤتمر إقليمي في إطار تعزيز حقوق الإنسان واعتماد أساليب جديدة لحماية حقوق السجناء ومكافحة الجريمة بمشاركة المسؤولين وصانعي القرار بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتفعيل وتتبع الأحكام الخاصة ببدائل العقوبات السالبة للحرية وكذا طرق تنفيذها؛
- تعزيز السياسة التواصلية والإعلامية لوزارة العدل بخصوص إعمال بدائل العقوبات السالبة للحرية وفق مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين الرئيسيين من قطاعات حكومية وغير حكومية تمكن من التعريف بهذا النوع المستحدث من العقوبات البديلة بالتشريع الجنائي المغربي من خلال إحداث وتعزيز خلية تواصلية معنية بالموضوع بالإدارة المركزية وكذلك من خلال إعداد دليل عملي يوضح أنواع بدائل العقوبات السالبة للحرية وطرق تنفيذها وأدوات تواصلية أخرى.

برنامج حماية:

لقد تم إطلاق برنامج "حماية" للفترة 2016-2020 في إطار اتفاقية تمويل قطاع العدل المبرمة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي ويدعم تقني من منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF حول عدالة الأطفال ويهدف إلى تعزيز ولوج الأطفال للعدالة وفق المعايير الدولية المتعارف، ويشمل هذا البرنامج حوالي 60.000 طفل تماس مع القانون من خلال المحاور التالية:

- تعزيز التواصل مع أعضاء خلايا التكفل بالنساء والأطفال في مجال عدالة الأطفال؛
- دعم وسائل عمل الجهاز القضائي في مجال حماية الطفل من خلال خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمحاكم وتسهيل الولوج لخدمات العدالة؛
- دعم مجهودات الوزارة لتعزيز التنسيق المحلي والجهوي مع المؤسسة القضائية وباقي الفاعلين في المجال عدالة الأطفال.

هذا وقد عرفت سنة 2018 القيام بمجموعة من الأنشطة مرتبطة بهذا البرنامج من خلال

- تنظيم 4 دورات تكوينية لفائدة 200 مساعد (ة) اجتماعي (ة) حول التكفل بالأطفال في تماس مع القانون؛
- تعزيز قدرات 50 إطارا من المديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي في مجال عدالة الأطفال حول المعايير الدولية المعتمدة للتكفل بالأطفال في تماس مع القانون.

2_6 قطاع اصلاح الإدارة

تم على مستوى قطاع إصلاح الإدارة إنجاز مجموعة من البرامج والعمليات الداعمة لمبادئ حقوق الإنسان لفائدة مسؤولي وموظفي الإدارات العمومية وذلك في المجالات المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات وتعزيز المساواة بالوظيفة العمومية بين النساء والرجال، بالإضافة إلى دعم القدرات لتيسير الولوج للخدمات الإدارية، حيث يمكن استعراض هذه العمليات كما يلي:

الحق في الحصول على المعلومات

تنزيلا للمقتضيات الدستورية المتعلقة بالحكامة الجيدة ولاسيما الفصل 27 منه والمتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وعلى إثر إصدار القانون 13 31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 12 مارس 2018، تم إنجاز الدورات واللقاءات التأطيرية والتوعوية حول أهمية الحق في الحصول على المعلومات التالية:

- وضع برنامج تكويني ودليل تكوين المكونين الذين سيشرفون على تكوين الأشخاص المكلفين بتقديم المعلومات على مستوى إدارتهم، طبقا للقانون سالف الذكر؛
- إعداد دليل موجه للمواطن حول الحق في الحصول على المعلومات يوضح بطريقة مبسطة كيفيات تطبيق مقتضيات قانون الحق في الحصول على المعلومات، تنظيم أربع دورات تأطيرية وتكوينية أيام 17 و18 يونيو 2019، و3 و4 يوليوز 2019. و3 و4 أكتوبر 2019، و12 مارس 2020،

لفائدة ممثلي مختلف الإدارات العمومية حول مرجعيات ومبادئ الحق في الحصول على المعلومات وكذا آليات تفعيله، والتي استفاد منها أزيد من 100 موظفة وموظف يمثلون مختلف القطاعات الوزارية وبعض المؤسسات العمومية؛

• تنشيط مجموعة من الدورات التكوينية على المستوى الترابي همت كلا من جماعات الدار البيضاء، تطوان، طنجة، خنيفرة، وجهة مراكش-آسفي، وذلك خلال سنة 2019 وقد استفاد من هذه الدورات حوالي 200 مسؤولا وموظفا؛

• تنشيط ثلاث دورات تكوينية أيام 21 و25 فبراير و5 مارس 2020 لفائدة مسؤولي وأطر كل من ممثلي مديريات وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات حول كيفية تفعيل القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛

• التنظيم المشترك للقاء حول الحق في الحصول على المعلومات: من القانون إلى التنزيل بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات يوم 23 نونبر 2018. المساهمة في تنشيط لقاءات تحسيسية بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 28 شتنبر 2018 و4 أكتوبر 2018 و17 أكتوبر 2018 تنظيم المؤتمر الدولي حول الحكومة المنفتحة والحصول على المعلومات بتاريخ 13 مارس 2019. بمناسبة دخول قانون الحصول على المعلومات حيز التنفيذ. لتبادل التجارب بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول الإفريقية وكذا دول منطقة الشرق الأوسط. حول المبادرات التي تم اعتمادها، في هذا المجال، من طرف الحكومات وممثلي المجتمع المدني بهذه الدول.

تعزيز المساواة بين النساء والرجال بالوظيفة العمومية

تم في هذا المجال تنظيم مجموعة من الدورات التدريبية على المستويين الوطني والدولي الفائدة أعضاء شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات ومسؤولي الموارد البشرية بالإدارات العمومية حيث يتم على المستوى الوطني سنويا تنظيم دورتين تدريبيتين لقائدة 35 عضوا من أعضاء هذه الشبكة ، بالإضافة إلى دورات أخرى تنظم ببعض دول شمال افريقيا والشرق الأوسط كالأردن وتونس وجمهورية مصر وتتعلق مجالات التكوين بهذه الدورات بما يلي :

• إدماج مبدأ المساواة بالدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات
• المساواة بين الرجال والنساء في الوظيفة
• تنمية القدرات وتطوير الكفاءات القيادية لدى النساء الموظفات، والتشبيك والشراكة
• تنظيم دورات تكوينية حول الدليل المنهجي في مجال إدماج المساواة بين النساء والرجال في سيرورة الانتقاء والتوظيف والتعيين والحركية والترقية وتقييم الأداء الوظيفي في الوظيفة العمومية

دعم القدرات لتيسير الولوج للخدمات الإدارية

بهدف تيسير وتحسين الإجراءات التي تهم الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين، يتم اعتماد مقاربة تبسيطية لتدبير برنامج تحسين الخدمات الإدارية، حيث تم تنسيط إجراء مطابقة نسخ الوثائق لأصولها واعتماد المرسوم رقم 2.17.410 الصادر 26 أكتوبر 2017 والمتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، وكذا منشور رئيس الحكومة رقم 16/2017 بتاريخ 15 دجنبر 2017 حول اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ هذا المرسوم ومواكبة منها لحسن تفعيل هذا المرسوم، عمل قطاع إصلاح الإدارة على إنجاز العمليات التحسيسية والتأطيرية التالية:

- تنظيم لقاء تواصلي وتحسيسي يوم 19 يناير 2018 لفائدة أزيد من 100 مستفيد يمثلون مجموع القطاعات الوزارية وعددا من المؤسسات العمومية المعنية بتنفيذ مقتضيات المرسوم سالف الذكر. وذلك لتوضيح الإجراءات التنظيمية والإجرائية اللازمة لضمان تقديم هذه الخدمة في أحسن الظروف بالنسبة للمرتفق والإدارة؛
- تنظيم ورشة تكوينية لفائدة أزيد من 70 موظف من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بهدف تسهيل وتيسير تفعيل مقتضيات هذا المرسوم بشكل سليم بتاريخ 15 ماي 2018؛
- إصدار دليل الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، الذي يتضمن توضيحا مفصلا ودقيقا لمختلف مراحل القيام بهذا الإجراء في كل إمكانية من الإمكانيات الجديدة التي أتاحها المرسوم، وقد تم تعميمه على مستوى جميع الجهات المعنية بغية توحيد الممارسة العملية لهذه المسطرة.

7. القضاء والنيابة العامة

7_1 المجلس الأعلى للسلطة القضائية

في إطار النهوض بثقافة حقوق الانسان والتربية عليها يقوم المجلس الأعلى للسلطة القضائية باتجاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية الى إشاعة حقوق الانسان في الحياة العامة منها:

أولا: تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة الصحفيين لتعزيز مهاراتهم وتعميق مداركهم في مجال حقوق الانسان في مواضيع مختلفة من قبيل:

- الحماية القضائية لحقوق الانسان؛
- ضمانات المحاكمة العادلة؛
- المعايير الدولية للمحاكمة الجنائية؛
- جرائم الصحافة وحقوق الانسان.

ثانيا: تنظيم أيام تواصلية وأبواب مفتوحة لفائدة الطلبة في مختلف المستويات والتخصصات، قصد الانفتاح والتواصل مع الجامعات والمعاهد العليا.

ثالثا: تنظيم لقاءات مفتوحة لفائدة تلاميذ المدارس والطلبة الباحثين من أجل الإجابة عن كل تساؤلاتهم بخصوص العديد من الإشكاليات والمواضيع الحقوقية ببلادنا من خلال المشاركة في المعرض الدولي للكتاب والنشر منذ تأسيسه.

رابعا: تأطير التكوين الحقوقي للملحقين القضائيين بالمعهد العالي للقضاء، وتمكينهم من آليات تطبيق الاتفاقيات الدولية وملاءمتها للتشريع الوطني.

خامسا: المشاركة في تكوين مساعدي العدالة كالمحامين والعدول وافتتاح الندوات الوطنية للتمرين، وانتداب قضاة لتكوينهم في العديد من المجالات، وعلى رأسها احترام حقوق الدفاع، التنسيق والتعاون بين القضاة ومساعدي العدالة، ثم لنجاعة القضائية.

7_2 رئاسة النيابة العامة

يعتبر النهوض بثقافة حقوق الإنسان أحد الأولويات التي تؤطر التوجه العام لعمل رئاسة النيابة العامة، حيث اتخذت هذه المؤسسة عدة تدابير وإجراءات لتعزيز قدرات قضاة النيابة العامة في مجال حقوق الإنسان ومن ذلك:

أولا: إحداث شعبية خاصة بقضايا حقوق الانسان ضمن التنظيم الهيكلي لرئاسة النيابة العامة.

ثانيا: عملت رئاسة النيابة العامة خلال سنة 2019 على إصدار "دليل استرشادي لقضاة النيابة العامة في مجال مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إيمانا منها بأهمية تدريب وتكوين الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في مجال مناهضة التعذيب وتفعيلا للالتزامات التي تفرضها مقتضيات اتفاقية مناهضة التعذيب ولا سيما المادة 10 منها، وقد تم استحضار، عند إعداد هذا الدليل المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة والممارسات الفضلى في هذا المجال، وكذا المقتضيات القانونية الواردة في التشريع الوطني وذلك للتحسيس بأهمية الأدوار المنوطة بالنيابة العامة في سبيل الحفاظ على حريات وكرامة الأفراد وضمان تمتعهم بكافة الحقوق المخولة لهم بمقتضى القانون، وليكون مرجعا يعينهم في التدخل كلما بلغ إلى علمهم اعتداء على سلامة الأشخاص البدنية والنفسية، وتم توجيه المقتضيات الواردة في هذا الدليل كتعليمات كتابية إلى النيابات العامة بمقتضى الدورية عدد 6س/ر.ن.ع بتاريخ 28 يناير 2020.

ثالثا: إبرام اتفاقيات شراكة ومذكرات تفاهم مع عدة منظمات حقوقية همت جانب الرفع من قدرات قضاة النيابة العامة في مجال حقوق الإنسان، منها، مذكرة التفاهم مع المنظمة غير الحكومية الدنماركية مؤسسة DIGNITY لمناهضة التعذيب بتاريخ 18 يوليوز 2019، والتي تهدف إلى تقاسم المعارف والممارسات الجيدة في مجال مناهضة التعذيب والمعاملات المهينة، وذلك عن طريق تنظيم أنشطة تتمحور حول الدور الذي يلعبه قضاة النيابة العامة منع ومحاربة التعذيب.

رابعا: تخصيص برنامج متكامل لتكوين قضاة النيابة العامة مجال حقوق الإنسان، حيث تم تنظيم عدد من الندوات والدورات التكوينية لفائدة قضاة النيابة العامة في هذا المجال، ومن ذلك:

- تنظيم ندوة حول موضوع "دور قضاة النيابة العامة في مناهضة التعذيب وسوء المعاملة" المنظمة بتاريخ 17 أكتوبر 2019 بشراكة مع مؤسسة Dignity الدنماركية؛
- تنظيم ورشة التكوينية حول موضوع "محورية دور قضاة النيابة العامة وحسن أجرأة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب" بشراكة بين رئاسة النيابة العامة ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، والصندوق الاستئماني لشمال إفريقيا. وذلك بتاريخ 5 أبريل 2019 بالرباط؛
- تنظيم ندوة حول موضوع "القانون الدولي الإنساني والقضاء الجنائي" بمقر رئاسة النيابة العامة بالرباط بتاريخ 4 يوليوز 2019، من تأطير خبراء في القانون الدولي الإنساني تابعين للجنة الدولية للصليب الأحمر، لفائدة اعضاء النيابة العامة؛
- تنظيم ندوة حول موضوع "المحكمة الجنائية الدولية واختصاصاتها" بمقر رئاسة النيابة العامة بالرباط يومي 10 و11 يونيو 2019، من تأطير خبراء المحكمة الجنائية الدولية، لفائدة أعضاء النيابة العامة وتنظيم ندوة حول موضوع "القانون الدولي الإنساني واليات التطبيق" يومي 28 و29 نونبر 2018؛
- تنظيم دورة تكوينية حول " عزيز دور قضاة النيابة العامة من اجل حماية ناجعة للمرأة " يومي 12 و13 دجنبر 2019 بمراكش.
- تنظيم لقاء دراسي حول "زواج القاصر" يومي 29 و30 أكتوبر 2019 بمراكش؛ بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف؛
- تنظيم الأيام الدراسية لقضاة النيابة العامة حول موضوع "تفعيل دور النيابة العامة في الحماية المدنية للطفل" ايام 22 و23 و24 أكتوبر 2018 بمدينة مراكش؛
- تنظيم يوم دراسي حول موضوع "الحق في الحصول على المعلومة وواجب كتمان السر المهني، أية حدود؟" المنظم بتاريخ 31 دجنبر 2019 برئاسة النيابة العامة؛
- تنظيم ورشة عمل حول "قانون محاربة العنف ضد النساء في المغرب بين الواقع والآفاق" يومي 1 و2 أكتوبر 2019 بمدينة الرباط، وذلك بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

• حضور ممثل عن رئاسة النيابة العامة لورشة عمل تتعلق ب "حماية وادماج اللاجئين المنظمة من طرف الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة يوم الثلاثاء 13 مارس 2018؛

• استفادة سبعة 7 ممثلين عن رئاسة النيابة العامة من دورة تكوينية من تنظيم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC حول موضوع "حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب" المنظمة من 11 إلى 13 أبريل 2018 بالمعهد العالي للقضاء؛

• استفادة مجموعة من القضاة من دورة تكوينية في مجال "قانون اللجوء المنظمة من طرف وزارة العدل في الفترة من 07 إلى 09 ماي 2018 بالمعهد العالي للقضاء؛

• إطلاق رئاسة النيابة العامة بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين، الحملة التواصلية حول الاتجار بالبشر في المغرب، وذلك بتاريخ 22 أبريل 2019، حيث تم إنجاز شريطين مصورين حول الاتجار بالبشر. الأول عبارة عن وصلة تحسيسية، تعرف بجريمة الاتجار بالبشر وتحدد أركانها والوسائل المستعملة لارتكابها، وتدعو إلى التبليغ عنها، وأما الشريط الثاني، فهو عبارة عن فيلم وثائقي يجسد حكايات واقعية للاتجار بالبشر يرويها بعض الضحايا، كما يعرف بالآليات المتوفرة للتكفل بضحايا الاتجار بالبشر ولاسيما من النساء والأطفال، وبالخدمات التي تقدمها الخلايا القضائية للتكفل بالنساء والأطفال في هذا الصدد.

خامسا: في إطار سعيها إلى دعم قدرات قضاة النيابة العامة في مجال حقوق الإنسان عملت رئاسة النيابة العامة على تزويد قضاة النيابة العامة بتوجيهات كتابية تهم سبل التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث أصدرت رئاسة النيابة العامة منشورا تحت رقم 1 بتاريخ 07 أكتوبر 2017، حثت من خلاله النيابات العامة بمختلف المحاكم على التصدي للانتهاكات الماسة بالحقوق والحريات بكل حزم وصرامة، والأمر بإجراء التحريات والأبحاث بشأنها دون تأخير وعدم التردد في استعمال السلطات التي يخولها لهم القانون بشأنها، ولا سيما حين يتعلق الأمر بادعاءات تتعلق بالتعذيب أو الاعتقال التعسفي؛ كما عملت رئاسة النيابة العامة على توجيه دوريتين الأولى تحت عدد 40/ر.ن.ع/د بتاريخ 01 أكتوبر 2019، والثانية تحت عدد 44 س/ر.ن.ع بتاريخ 16 أكتوبر 2019 إلى المسؤولين القضائيين عن النيابات العامة بمختلف المحاكم قصد التفاعل الإيجابي مع الآليات الوطنية المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وذلك تنفيذا للقانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما في ذلك الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب. وتوجيه دورية لجميع النيابات العامة تحت عدد 32 س/ر.ن.ع بتاريخ 03 يونيو 2018 بشأن العمل على التفعيل الأمثل للمقتضيات الحمائية لضحايا الاتجار بالبشر وكذا دعم التكفل بهم من خلال خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالنيابات العامة وتنسيق خدمات التكفل عبر اللجان الجهوية والمحلية، وقد تضمنت هذه الدورية على وجه الخصوص توجيها للنيابات العامة قصد التفاعل بطريقة سليمة وفعالة مع قضايا الاتجار بالبشر وإيلاء الأهمية القصوى لتظلمات ضحايا هذه الجريمة وتمتيعهم بالحماية اللازمة منذ المراحل الأولى للبحث من خلال تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بحماية الضحايا.